مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 31 كانون الثاني 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

-صفعة دبلوماسية: وزير الخارجية الأميركي أعطى درسا بالديمقراطية للمبتدئين لنتنياهو

-المستشارة القانونية للحكومة ستطرح موقفها من الإصلاحات القضائية وهي تعارضها

-نحاميا شطرسلر: بن غفير يمتاز بالمظاهرات والتحريض لكنه لا يفهم بعمل الشرطة

-عنات سرجوستسي تكتب: أيها العربي لا تطوي علم فلسطين

-تقليص ميزانية الأخبار في هيئة البث الرسمية

معاريف:

-إقرار قانون سحب الجنسية والإقامة لمن ينفذون عمليات أمنية إذا حصلوا مقابل ذلك على الأموال من السلطة

-المعارضة صوتت على القانون 89 عضوا صوتوا الى جانب القانون

-قانو درعي 2 يمنع المحكمة العليا من التدخل في تعيينات الوزراء

-يستعدون للانتقام: حالة طوارئ قصوى على خلفية انتقام إيران من إسرائيل بعد قصف مصنع سلاح

-عشرات الإنذارات لتنفيذ عمليات والأجهزة الأمنية تواصل عمليات الاعتقالات وهدم البيوت وقمع المظاهرات في القدس

-الدبلوماسيون ينضمون الى المعارضين لإضعاف الجهاز القضائي

يديعوت احرونوت:

-معركة على خمس جبهات واجهت الأجهزة الأمنية، من جنين الى النووي الإيراني، الضفة الغربية، القدس، غزة، سوريا وإيران، المواجهة الأكبر موجودة هنا بالقدس العمليات الفردية

-وزير الخارجية الأميركي يلمح الى أن إسرائيل ستدفع الثمن إذا ما اقرت الإصلاحات القضائية

-بلينكن: إيران لن تحصل على النووي

-بلينكن: المس بحل الدولتين يعني المس بالأمن وأيضا لا يحافظ على إسرائيل دولة يهودية

-تخوف إسرائيلي من انتقام إيراني بعد قصف مصنع سلاح

-تقديم قانون درعي 2 الذي سيعيد رئيس حزب شاس إلى وزارتي الداخلية والصحة

تايمز أوف اسرائيل:

.نتنياهو يتحدث عن إيران بينما يعرب بلينكن عن مخاوف الولايات المتحدة بشأن التعديل القضائي

.توترات سياسية شديدة بعد إلغاء المحكمة العليا عدة قوانين وقرارات بناء على الإصلاح القضائي

.عباس يؤكد للولايات المتحدة أن العلاقات الأمنية مع اسرائيل قطعت جزئيا فقط، ويمكن استعادتها

* * *

عين على العدو الثلاثاء 31-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 12 العبرية** :وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير": "قريباً سنقدم مشروع قانون تطبيق عقوبة الإعدام لمنفذي العمليات، كل من يرتكب مذبحة ضد المدنيين يجب أن يعدم بواسطة كرسي كهربائي."

- **يديعوت أحرونوت**" :في حي جبل المكبر، بدأ الشباب منذ الصباح بقطع الطرق بالحجارة والصفيح والإطارات المشتعلة وحاويات القمامة، لمنع قوات الشرطة من الدخول لمواصلة هدم المباني، المواجهات منذ ساعات الصباح غير عادية."
- **معاريف** :تظاهرة لشبان فلسطينيين أمام جامعة تل أبيب، احتجاجاً على اغتيال النشطاء في جنين الخميس الماضي.
- **معلق الشؤون العربية آفي يسخارف**" :إغلاق منازل منفذي العمليات مثل إعطاء كوب شاي لشخص ميت، لا يمكن ردع شاب فلسطيني يريد الموت، وسياسة ترحيل عائلات منفذي العمليات قد تُلهم الفلسطينيين للانتقام رداً على عملية الترحيل."
- **القناة 14 العبرية** :عضو الكنيست "نسيم فيتوري" يهاجم المتظاهرين اليساريين: "أعلام فلسطين في وسط تل أبيب والدماء لم تجف بعد؟! ليس هناك عار أكبر من هذا."
- **القناة 12 العبرية** :الجيش يعتقل فلسطينياً في الثلاثينيات من عمره من قرية كفر قضاء القدس، للاشتباه في حيازته مسدساً وذخيرة.
- **وزارة جيش العدو** :المفتشون الأمنيون في سلطة المعابر أحبطوا عند معبر ترقوميا محاولة تهريب آلاف حبوب "عقار الكبتاجون" كانت مخبأة في ثلاجات مكتبية وكان من المفترض أن تصل إلى معبر كرم أبو سالم ومن هناك كبضائع إلى قطاع غزة.
- **قناة كان العبرية** :فلسطينيون ألقوا الحجارة على "حافلة إسرائيلية" قرب حاجز الزعيم، حيث لحقت أضرار في الزجاج الأمامي دون وقوع إصابات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري** :قال "مسؤول إسرائيلي" كبير إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو" سيبدأ الخميس القادم زيارة إلى باريس سيلتقي خلالها بالرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، دعا ماكرون نتنياهو للزيارة في أول مكالمة هاتفية بينهما بعد فوز نتنياهو في الانتخابات.
- **نتنياهو في مؤتمر صحفي مع بلينكن**" :سياستنا أن نمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، وسنقوم بكل ما في وسعنا لتحقيق ذلك – كل الإسرائيليين يعلمون حجم الدعم الأمريكي لمنظومتنا الدفاعية –لقد وصلت في وقت مهم، لترى الوجه الحقيقي لإيران."

- **القناة 12 العبرية** :مسؤول إيراني كبير في رسالة تهديد: "إسرائيل تعلم جيداً أنه سيكون هناك رداً على الهجوم في أصفهان."
- **قناة كان العبرية** :تأهب في "إسرائيل" تحسباً لانتقام إيراني رداً على استهداف المنشأة في أصفهان – التقديرات بأن الخطر يتركز حول السياح ورجال الأعمال وكبار "المسؤولين الإسرائيليين" في الخارج والسفارات والسفن المملوكة "لإسرائيل" – ومن بين سيناريوهات الرد التي تخشاها "إسرائيل": صواريخ أو طائرات مسيرة تنطلق من اليمن أو سوريا.
- **قناة كان العبرية"** :سيصل رئيس تشاد محمد ديبي إلى تل أبيب الليلة، وسيلتقي خلال زيارته بمسؤولين إسرائيليين كبار في إطار تعزيز العلاقات بالدول الإسلامية، رفضت وزارة الخارجية التعليق على الموضوع."
- **إذاعة جيش العدو** :الرئيس السابق للموساد "داني ياتوم": "المنشأة التي تعرضت لهجوم في إيران، يتم فيها تطوير صواريخ تفوق سرعة الصوت، وستكون سريعة جداً لدرجة أن أنظمة الدفاع الجوي للدول المتقدمة ستواجه صعوبة في صدها."
- **قناة كان العبرية** :لأول مرة منذ تجديد العلاقات بين "إسرائيل" والمغرب، أقيمت مراسم بمناسبة اليوم العالمي للمحرقة في كنيس "بيت إيل" بالدار البيضاء، بحضور وزير التعليم المغربي.
- **يديعوت أحرونوت** :السفارة الأمريكية في تركيا: "هناك خطر من اعتداءات على الكنس والمعابد اليهودية والدبلوماسيين في إسطنبول."

الشأن الداخلي:

- **معاريف** :صدّق الكنيست بكامل هيئاته على إنشاء وزارة العمل، وتعيين "يوآف بن تسور" في منصب وزير العمل."
- **مكتب نتنياهو** :التقى "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو"، والسكرتير العسكري "آفي جيل"، مع "أغرانيش" والدة "أفرا منغيستو" الأسير لدى حماس في قطاع غزة، لاطلاعها على تحديثات دورية.
- **رئيس حكومة العدو السابق "يائير لابيد" يهاجم القناة 14"** :هل ينكر أحد أن هذه القناة مخصصة لمدح نتنياهو من الصباح إلى المساء؟ حتى هم لا ينكرون، هذه قناة تعمل في خدمة حكومة نتنياهو."
- **القناة 13 العبرية** :نشر أول: بعد التحريض والتهديدات الموجهة ضدها خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، تم تعزيز الحراسات حول المستشارة القضائية للحكومة "غالي بهاريف ميارا" إلى أعلى

مستوى، بما يتضمن تدابير تكنولوجية داخل منزلها، وسيارات شرطة حولها وفريق أمني خاص يحيطها.

- **إيتاي بلومنتال" :**اندلع شجار عنيف بين جنود من الكتيبة 51 التابعة للواء غولاني، مع نائب قائد لواء يهودا بسبب أوامر للقوات، الجيش فتح تحقيقاً في الحادث."
- **0404العبري :**يعقد وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" اليوم جلسة نقاشية في شعبة ترخيص الأسلحة النارية، وسيقدم الوزير مقترحه لتسهيل فحوصات الترخيص والخطوات الأخرى التي من شأنها تسهيل عملية الترخيص.
- **موقع والا العبري :**صدّق الكنيست بكامل هيئاته مساء أمس بالقراءة الأولى وبتأييد 89 عضو كنيست، على مشروع قانون لسحب الجنسية أو الإقامة من منفذي العمليات الذين يحصلون على تعويضات ورواتب من السلطة عن تنفيذ عمل مسلح.
- **معاريف :**رئيس معسكر الدولة "بيني غانتس" في اجتماع حزبه: "الحكومة ستتلقى دعماً لأي خطوة مسؤولة من شأنها تعزيز الأمن في جميع الساحات، وفي الوقت نفسه أنا منزعج للغاية مما أراه في الأيام الأخيرة من مقترحات فورية لا تستند إلى معلومات استخبارية أو توصيات من قوى الأمن تتسلل إلى طاولة مجلس الوزراء التي تدار مثل البرلمان، والخطوات التي تم اتخاذها يتم تقديمها على أنها جديدة وحلول سحرية، ومع وقوع عملية القدس مساء الجمعة، كان أول ما فعله مرتكبو الفوضى الوزير بن غفير وأصدقاؤه المتطرفون، هو عد الساعات التي سيستغرقها الأمر لإغلاق منزل منفذ العملية."
- **معاريف :**رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست "أفيغدور ليبرمان" يهاجم نتنياهو من منصة الكنيست: "أنت لا تفهم في الاقتصاد أنت مفسد وطني، وحكومة درعي- نتنياهو تتعامل مع نفسها بسلسلة قوانين تهدف إلى إنقاذ رئيس الوزراء من مشاكله القانونية."
- **معاريف :**نشر محافظ "بنك إسرائيل" توصيات إلى رئيس الوزراء نتنياهو لتسريع نمو الاقتصاد.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"إيتمار بن غفير" :**"أرحب بنجاح التصويت بالقراءة الأولى، لصالح مشروع قانون إسقاط الجنسية أو الإقامة عن مخرب حصل على تعويضات لارتكابه عملاً مسلحاً، يعد مشروع القانون خطوة مهمة ضمن مجموعة واسعة من الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الحرب ضد الإرهابيين، سنواصل العمل بيد قوية ضد الإرهاب."

- **عضو الكنيست من حزب غانتس – "متان كهانا" :**"صوتت لصالح قانون ترحيل عائلات منفذي العمليات، سندعم كل خطوة تتخذها الحكومة لمحاربة الإرهاب، كما يعد حرمان المنفذين الذين يتلقون رواتب من السلطة، من الجنسية خطوة صحيحة وحكيمة."
- **وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" :**"التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة هو أحد دعائم الأمن القومي لدولة إسرائيل وعلاقاتها الخارجية، تعتبر زيارة وزير الخارجية بلينكن حدثاً مهماً لعلاقاتنا، إنني أشكره على تأكيد التزام الولايات المتحدة بالاستقرار الإقليمي، والرسالة الواضحة ضد الإرهاب التي أعرب عنها فور وصوله، وحول الاستعداد للعمل على توسيع اتفاقيات التطبيع التي قادتها الولايات المتحدة، واستمرار تشكيل الجبهة الصارمة ضد إيران."
- **"إيتمار بن غفير :**"يستمر هدم المنازل غير القانونية في القدس، هذه خطوة واحدة ضمن سلسلة من الخطوات المهمة لفرض السيطرة والحرب على الإرهاب، والمطلوب في هذه الحرب المزيد من الخطوات.

* * *

مقالات

i24news: نتنياهو يتحدث عن إيران بينما يعرب بلينكن عن مخاوف الولايات المتحدة بشأن التعديل القضائي

بقلم لازار بيرمان

في حديثه إلى جانب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو – الذي سعى للتركيز على إيران – ركز وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بشكل ملحوظ على القيم الديمقراطية المشتركة بين البلدين، وهي إشارة واضحة إلى أن البيت الأبيض قلق بشأن مبادرات الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة. ويدفع تحالف نتنياهو لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الدراماتيكية التي من شأنها زيادة سيطرة الحكومة على القضاء. وقوبلت الخطة بانتقادات وتحذيرات شديدة من كبار الخبراء الماليين والقانونيين، بالإضافة إلى احتجاجات جماهيرية أسبوعية وعرائض عامة من مختلف المسؤولين والمهنيين والشركات الخاصة.

قال بلينكن.:طوال العلاقة بين بلدينا، ما نعود إليه مرارًا وتكرارًا هو أنها متجذرة في المصالح المشتركة والقيم المشتركة، يتضمن ذلك دعمنا للمبادئ والمؤسسات الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، والمساواة في إقامة العدل للجميع، والحقوق المتساوية للأقليات، وسيادة القانون، والصحافة

الحرة، ومجتمع مدني قوي – وقد ظهرت حيوية المجتمع المدني الإسرائيلي بشكل كامل في الآونة الأخيرة." وتابع بلينكن إن "التزام الناس في كلا البلدين لرفع أصواتهم، والدفاع عن حقوقهم، هو أحد نقاط القوة الفريدة لديمقراطياتنا. الإدراك بأن بناء التوافق في الآراء بشأن المقترحات الجديدة هو الطريقة الأكثر فاعلية لضمان تبنيها واستمرارها هي نقطة قوة أخرى" وفي إشارة إلى الخلاف العميق بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو، قال بلينكن إن الولايات المتحدة وإسرائيل عززتا ديمقراطياتهما على مر السنين من خلال "التمسك بالمعايير المتبادلة التي وضعناها؛ ومن خلال التحدث بصراحة واحترام، كما يفعل الأصدقاء، عندما نتفق وعندما لا نتفق."

وفي اجتماع لاحق، قال الرئيس إسحاق هرتسوغ لبلينكن إنه "مهتم بشدة" بحل قضية الإصلاح القضائي أو على الأقل مساعدة الجانبين في مناقشة القضية. هذه قضية تتطلب توافقًا واسعًا، وهي قضية تناقشها العديد من الديمقراطيات. نحن ديمقراطية نابضة بالحياة"، قال هرتسوغ.

وفي حديثه قبل بلينكن، شدد نتنياهو على أن إسرائيل والولايات المتحدة لديها "قيم مشتركة. ونحن بمثابة دولتين ديمقراطيتين قويتين، واللتين أعدك بأنهما ستظلان ديمقراطيتين قويتين." لكن نتنياهو ركز الحديث على طهران، وقال لبلينكن إن المجتمع الدولي شاهد "وجه إيران الحقيقي." وقال نتنياهو إن المجتمع الدولي شاهد "الهمجية التي يتصرف بها النظام ضد مواطنيه"، في إشارة إلى الاحتجاجات المستمرة منذ شهور في إيران. "وشاهدوا كيف تصدّر إيران العدوان إلى ما بعد حدودها وخارج الشرق الأوسط. وأعتقد بأنه يسود هناك إجماع حول ضرورة منع حصول هذا النظام على أسلحة نووية." وتابع نتنياهو "إن السياسة التي نتبعها والسياسة التي أتبعها مفادها بذل كل ما في وسع إسرائيل من أجل الحؤول دون حصول إيران على أسلحة نووية والوسائل التي تتيح إمكانية إطلاقها."

وتحدث بلينكن أيضًا عن منع إيران من امتلاك سلاح نووي، لكنه انتقل بسرعة إلى الطائرات المسيّرة التي تزودها إيران لموسكو. كما حث إسرائيل بشكل غير مباشر على توسيع دعمها لكييف، قائلاً إن "الفظائع الروسية المستمرة فقط تؤكد على أهمية تقديم الدعم لجميع احتياجات أوكرانيا – الإنسانية والاقتصادية والأمنية."

وسعت إسرائيل إلى الحفاظ على موقف محايد بشأن الحرب، وأبقت قنوات التواصل مفتوحة مع كل من روسيا وأوكرانيا. ورفضت إسرائيل تسليح كييف بسبب مخاوف من إغضاب موسكو، خشية أن يؤدي ذلك إلى تهديد حملتها المستمرة منذ عقد في سوريا لمنع ترسيخ إيران على حدودها الشمالية. وامتنعت روسيا، التي

لديها دفاعات جوية متقدمة في سوريا، إلى حد كبير عن التدخل في الضربات الجوية الإسرائيلية في البلاد. وتحدث كلا الرجلين عن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وبعد شرح أهمية مساعدة إسرائيل على الاندماج في المنطقة وتوسيع اتفاقيات إبراهيم، شدد بلينكن على أن "هذه الجهود ليست بديلاً عن التقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين." وقال "ما زلنا نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال الحفاظ على رؤية الدولتين ثم تحقيقها"، مضيفًا أن الولايات المتحدة "تحث جميع الأطراف الآن على اتخاذ خطوات عاجلة لاستعادة الهدوء، ووقف التصعيد." وعلى الرغم من أنه يتجنب في كثير من الأحيان التحدث عن الفلسطينيين في تصريحات عامة إلى جانب المسؤولين الزائرين، إلا أن نتنياهو قال إن توسيع دائرة السلام "سيساعداننا على التوصل إلى حل قابل للتنفيذ مع جيراننا الفلسطينيين." ولم يذكر حل الدولتين.

بالطريق إلى كييف

والتقى بلينكين مساء اليوم بوزير الخارجية إيلي كوهين الذي ذكر بفخر زيارته المرتقبة إلى كييف. وسيكون كوهين أكبر مسؤول إسرائيلي وأول وزير خارجية شرق أوسطي يزور أوكرانيا خلال الحرب. وبحسب وزارة الخارجية، طلب كوهين من بلينكن المساعدة في توسيع اتفاقية إبراهيم، وفي إقناع عُمان بفتح أجوائها أمام الرحلات الجوية الإسرائيلية. كما تحدثا عن تأثير اتفاقيات إبراهيم على علاقات إسرائيل مع مصر والأردن. تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع كلا البلدين منذ عقود، لكن السلام لا يزال باردًا ويركز على التنسيق الأمني. وقد شاركت مصر في اجتماعات منتدى النقب، لكن ما زال الأردن يرفض المشاركة. وفي تصريحاته إلى جانب كوهين بعد لقائهما، كرر بلينكين العديد من الملاحظات نفسها التي أدلى بها إلى جانب نتنياهو، قائلاً إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل "ترتكز على تاريخ طويل من القيم الديمقراطية المشتركة." كما شدد على الحد من "دورة العنف" المستمرة، قائلاً إنه "يتعين على جميع الأطراف تهدئة التوترات." وانتقد وزير الخارجية الأمريكي موقف إسرائيل من الحرب الروسية الأوكرانية مرة أخرى. وقال بلينكن: "نحن نقدّر مساعدة إسرائيل الإنسانية"، مضيفًا أننا "نتطلع إلى مناقشة ما يمكننا القيام به أكثر من ذلك."

وسلط كوهين الضوء على المساعدة الإسرائيلية لأوكرانيا، مشيرا إلى أن السفارة الأمريكية في كييف ستعود إلى نشاطها الكامل قريبا. كما أكد كوهين تقرير تايمز أوف إسرائيل بأنه سيزور كييف "في المستقبل القريب." وتعهد كوهين "باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعية" للوفاء بالمتطلبات لانضمام إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية.

وقالت مصادر دبلوماسية لتايمز أوف إسرائيل إن السفير الأمريكي توم نايدس يشعر بالقلق إزاء التفاؤل المفرط من وزارة الخارجية الذي يشير إلى أن عملية الإعفاء من التأشيرة مؤكدة. وعلى الرغم من أن لدى إسرائيل معدل رفض تأشيرات أقل من ثلاثة في المائة، فلا يزال يتعين عليها تمرير سلسلة من القوانين وإنشاء أنظمة لمشاركة المعلومات. وأصدر نايدس مقطع فيديو وأجرى مقابلات يوم الاثنين أكد فيها أنه لا تزال هناك بعض الخطوات التي يتعين القيام بها، وأن على إسرائيل التحرك بسرعة. ومن المقرر أن يسافر بلينكن إلى رام الله يوم الثلاثاء، بعد أيام من قيام مسلح فلسطيني بقتل سبعة أشخاص خارج كنيس يهودي في حي "نيفي يعقوب" بالقدس يوم الجمعة، وهجوم آخر في اليوم التالي أدى إلى إصابة اثنين بجروح خطيرة. وندد بلينكين بشدة بالهجمات في كل تصريح أدلى به خلال رحلته.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: توترات سياسية شديدة بعد إلغاء المحكمة العليا عدة قوانين وقرارات بناء على الإصلاح القضائي

بقلم جيريمي شارون

أثارت مقترحات الحكومة لإصلاح النظام القانوني والقضائي بشكل جذري إلى توترات سياسية شديدة وحركة معارضة محتدمة منذ الإعلان عنها في وقت سابق من هذا الشهر. ومن بين الجوانب الأكثر إثارة للجدل في المقترحات تعديلات على قانون "أساس: القضاء" الذي من شأنه أن يحد بشدة من سلطة محكمة العدل العليا على المراجعة القضائية للتشريعات، ويسمح للكنيست بإعادة تشريع القوانين إذا ألغتها المحكمة. ستلغي المقترحات أيضا قدرة المحكمة العليا على استخدام اختبار "المعقولية"، الذي استخدمته لعكس قرارات حكومية وإدارية على أساس أنه لم يتم أخذ جميع الاعتبارات ذات الصلة في الاعتبار أو إعطاءها الوزن المناسب عند اتخاذ القرار.

في قرار مثير للجدل هذا الشهر فقط، استخدمت المحكمة العليا مبدأ المعقولية لإبطال تعيين زعيم حزب "شاس" أرييه درعي وزيرا للداخلية والصحة، مع أن خمسة من القضاة الأحد عشر قد اعتمدوا في قرارهم أيضا على مبدأ "الإغلاق الحكمي" باعتباره سببا آخر لإقالته من منصبه.

يقول مؤيدو التعديل القانوني إن الإجراءات ضرورية لاستعادة قدرة الكنيست والحكومة على التشريع والحكم وتنفيذ السياسات وفقا للتفويض الذي حصلوا عليه في الانتخابات العامة. في حين يقول المعارضون

إن الإصلاحات بعيدة المدى ستزيل جميع الضوابط المفروضة على السلطة التشريعية وتهدد بشدة الحقوق الفردية، لا سيما حقوق الأقليات.

على وجه الخصوص، يرى منتقدو خطة الإصلاح أن المقترحات تقلل من قدرة محكمة العدل العليا على إلغاء التشريعات، مما يمنح الكنيست، وبالتالي الحكومة التي تسيطر عليه، القدرة على إلغاء الحقوق المنصوص عليها في مجموعة من 13 قانون أساس شبه دستوري. ويقولون إن إزالة اختبار المعقولية من صندوق أدوات المحكمة يلغي آلية حيوية تعالج بها مسائل ذات أهمية رئيسية، من الحقوق الدينية وصولا إلى توفير الحماية لأطفال المدارس من إطلاق الصواريخ من غزة. ورد وزير العدل ياريف ليفين وآخرون في الحكومة على هذه الانتقادات بالقول إن هذه ساحات حلت فيها المحكمة محل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقمعت إرادة الأغلبية المنتخبة ديمقراطيا. وفيما يلي تفصيل ثماني حالات ألغت فيها المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا جزءا من القانون أو عدلته، أو نقضت قرارا حكوميا بناء على اختبار المعقولية.

تشمل هذه الحالات تشريعات تنص على الاحتجاز لأجل غير مسمى لطالبي اللجوء والمهاجرين، إلغاء إعانات الرعاية للأطفال في العائلات الحريديّة، وشرعنة المستوطنات غير المصرح بها في الضفة الغربية، وسياسة الحكومة فيما يتعلق بالحماية من الصواريخ في منطقة حدود غزة. وتتكون المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا من نفس الهيئة المكونة من 15 قاضيا. تعمل المحكمة العليا بصفتها أعلى محكمة استئناف، بينما تمارس محكمة العدل العليا مراجعة قضائية لتشريعات الكنيست والقرارات الإدارية بعد تقديم التماسات في مثل هذه الأمور.

في المجموع، منذ عام 1997، ألغت المحكمة 22 نصا تشريعيا، أو بندا تشريعيا فرعيا، إلا أنها نقضت عددا أكبر من القرارات الإدارية. وتم الاستشهاد ببعض الأحكام المدرجة من قبل المدافعين عن التغييرات القضائية المقترحة من قبل الحكومة كأمثلة على كيفية تجاوز المحكمة لسلطتها، كما يجادلون، وتدخلها في مجالات السياسة التي ينبغي أن تكون ضمن اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية، وعلى كيف أنها تعكس وجهة نظر يسارية ليبرالية مهيمنة للعديد من قضاتها على مر السنين. ويستخدم معارضو خطة الإصلاح القضائي أحكاما أخرى للمحكمة لإظهار كيفية دعم المحكمة للحقوق المدنية وحقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك حقوق الأقليات، في مواجهة ما يزعمون أنها سلطة تنفيذية وتشريعية غير مقيدة.

تشريعات تم تعديلها أو إلغاؤها جزئيا من قبل المحكمة العليا

قانون فك الارتباط عن غزة الصادر في شباط 2005

قدم سكان والسلطات المحلية في مستوطنات غوش قطيف في غزة التماسا للمحكمة العليا ضد القانون الذي أقره الكنيست في ظل حكومة رئيس الوزراء آنذاك أريئل شارون لتنفيذ خطة الحكومة لسحب الوجود العسكري والمدني الإسرائيلي من القطاع. وادعى الملتمسون أن الإخلاء القسري للمستوطنين من المنطقة ينتهك حقوقهم في الملكية وحقهم في الكرامة والحرية، وأن الفوائد الأمنية لهذا الإجراء مشكوك فيها.

رفضت هيئة مؤلفة من 11 قاضيا في المحكمة العليا برئاسة رئيس المحكمة العليا آنذاك أهارون باراك الالتماس بأغلبية 10 مقابل واحد. رغم أن المحكمة أقرت بأن الإخلاء سينتهك حقوق ملكية المستوطنين وحقهم في الكرامة الإنسانية، فقد قضت بأن هذا الانتهاك متناسب مع الضرر الذي يلحق بتلك الحقوق والمسموح به بموجب بند التقييد في "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته." وكتب القضاة العشرة في رأي الأغلبية، "لقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أنه على خلفية التعويض المناسب الذي يكفله القانون... وعلى خلفية الطبيعة المؤقتة للاحتلال العسكري لغزة، فإن انتهاك حقوق الإسرائيليين الذين سيتم إخلاؤهم يلبي متطلبات بند التقييد." وكتبت المحكمة "السيادة في إسرائيل هي الشعب. اختار الشعب الكنيست.. الشعب يتكلم من خلال ممثليه، والنواب يتكلمون من خلال تشريعاتهم. إن قوانين الكنيست، بما في ذلك قانون تنفيذ فك الارتباط، هي تعبير عن هذا الجانب من الديمقراطية الإسرائيلية." لكن المحكمة وسعت نطاق استحقاق التعويض الذي قدمته الدولة للمستوطنين الذين تم إخلاؤهم، وأصرت على تعويض السكان دون سن 21 عاما أيضا. وفي عام 2013، زادت المحكمة من مدفوعات التعويضات لحوالي 500 شخص تم إخلاؤهم من منازل كانت الدولة قيمتها بأقل من قيمتها الحقيقية.

الحصانة البرلمانية لعضو الكنيست عزمي بشارة، 2006

في عام 2003، منعت لجنة الانتخابات المركزية عضو الكنيست العربي البارز عزمي بشارة، زعيم حزب "التجمع"، من الترشح للكنيست بسبب خطابات ألقاها في إسرائيل وسوريا في عامي 2000 و2001 دعا فيها الدول العربية إلى دعم "مقاومة" إسرائيل وعبر عن دعمه لحزب الله. وشطبت لجنة الانتخابات المركزية بشارة بدعوى أن دعمه الظاهري للمقاومة المسلحة لإسرائيل ينتهك بندا في "قانون أساس: الكنيست" يحظر دعم الكفاح المسلح ضد الدولة. إلا أن المحكمة العليا نقضت هذا القرار في الالتماس الذي قُدم ضده على أساس أنها لم تكن مقتنعة بأن مقدم الالتماس قد أعرب عن دعمه على وجه التحديد "لكفاح مسلح لمنظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل"، خلافا للتعبير ببساطة عن دعم عام لمنظمة إرهابية.

بشارة، الذي أعيد انتخابه للكنيست عام 2003، وجهت له أيضا تهم جنائية بدعم منظمة إرهابية بعد أن رفع الكنيست حصانته البرلمانية. وقدم التماسا أمام المحكمة العليا ضد قرار رفع الحصانة بدعوى أن تصريحاته محمية من المقاضاة بسبب هذه الحصانة، ولأن تلك التصريحات تتعلق "بقضايا سياسية بحتة."

حكم باراك في قرار أغلبية 2 مقابل 1 أن المحكمة غير مقتنعة مرة أخرى بأن تصريحات بشارة ترقى إلى دعم الكفاح المسلح على وجه التحديد، وأن تجريده من حصانته يتعارض مع أحكام قانون أساس: الكنيست. وكتب باراك أنه على الرغم من أن أقوال بشارة تنتهك مع ذلك القانون الذي يحظر دعم منظمة إرهابية، "فقد أعلنها مقدم الالتماس أثناء قيامه بواجباته، ولغرض القيام بواجباته كعضو في الكنيست، وهذا يعني أن حصانته البرلمانية يجب أن تحميه من الملاحقة القضائية."ينبغي أن نحمي وندافع عن قدرة أعضاء الكنيست على أداء واجباتهم دون خوف وارتياب ... هذه الحماية ضرورية لوجود الحريات السياسية الأساسية. من الضروري وجود ديمقراطية إسرائيلية."

وفر بشارة لاحقا من إسرائيل في أبريل 2007 بعد أن خلص تحقيق للشرطة إلى وجود أدلة قوية على أن عضو الكنيست قد تعاون مع حزب الله، ونقل معلومات استخباراتية إلى المنظمة خلال حرب لبنان الثانية، ومن المرجح أنه مذنب بالخيانة والتجسس لصالح كيان معاد.

قانون مكافحة التسلل ضد طالبي اللجوء والمهاجرين، 2013

في عام 2012، في ظل حكومة بقيادة نتنياهو، أقر الكنيست تعديلا على قانون مكافحة التسلل لعام 1954 الذي سمح للدولة باحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وبعضهم إلى أجل غير مسمى.

جاء القانون ردا على وصول ما يقارب من 55,000 طالب لجوء ومهاجر أفريقي إلى البلاد من منتصف العقد الأول من منتصف سنوات الألفين حتى عام 2012، وانتهى الأمر بالعديد منهم في جنوب مدينة تل أبيب حيث اشتكى السكان بشدة من تدهور جودة الحياة في أحيائهم. وجادلت الحكومة بأن القانون ضروري لوقف التدفق القادم للأفارقة، الذين يغيرون كما زعمت نسيج المجتمع الإسرائيلي. وألغت لجنة موسعة من تسعة قضاة، برئاسة رئيس المحكمة العليا آنذاك آشر غرونيس، أحكام التعديل في حكم اتُخذ بالإجماع وأكد أن الاحتجاز المطول لطالبي اللجوء والمهاجرين ينتهك "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" وينتهك بشكل غير متناسب حقهم في الحرية.

وكتبت القاضية عيدنا أربيل، التي صاغت موقف الأغلبية، أن "المس بحق الحرية هو من أقسى الإصابات التي يمكن للمرء

أن يفكر فيها. إن تجريد المتسللين من حريتهم من خلال وضعهم في السجن لفترة مطولة هو ضربة قاتلة وغير متناسبة لحقوقهم وأجسادهم وأرواحهم."لا يمكننا إلغاء الحقوق الأساسية والجوهرية، وأن نمس في الوقت نفسه بصورة سافرة بكرامة الفرد وحريته في إطار حل لمشكلة تتطلب حلا مناسبا ومنهجيا على صعيد السياسات."

كما أقر الكنيست بعد ذلك نسختين معدلتين من قانون مكافحة التسلل، أمرت المحكمة العليا بتخفيف حدتهما لتقليص الضرر على حرية طالبي اللجوء والمهاجرين.

حرمان الأفراد الذين يمتلكون مركبة من استحقاقات مخصصات ضمان الدخل، 2014

في عام 2004، قدم صلاح حسن وخمس أمهات عازبات التماسا للمحكمة العليا ضد سياسة كامنة في قانون ضمان الدخل تمنع الفرد الذي يملك سيارة من تلقي استحقاقات مخصصات دعم الدخل من مؤسسة التأمين الوطني، على افتراض أن أي شخص يمتلك سيارة لديه ما يكفي من المال بحيث لا يحتاج إلى مخصصات ضمان الدخل. سعى حسن للحصول على إعفاء من السياسة، وهو ما تم رفضه، لأنه احتاج إلى سيارته لنقل ابنته الكفيفة ولم يرغب في التنازل عن إعانة ضمان الدخل التي كان يستحقها في ذلك الوقت. وكانت مقدمات الالتماسات من الأمهات العازبات يتحملن وحدهن عبء إعالة الأطفال الصغار ورعايتهم. في بعض الحالات، احتاجت هؤلاء الأمهات إلى سياراتهن للذهاب إلى العمل بسبب نقص خيارات النقل العام المناسبة، أو لأغراض رعاية أطفالهن، الذين يعاني بعضهم من إعاقات وأمراض مختلفة.

قضت المحكمة العليا بأن قسم التشريع الذي ينص على السياسة المعنية ينتهك الحق في وجود إنساني كريم على النحو المنصوص عليه في "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته"، وبالتالي أعلنت أنه باطل، لأنه وضع قاعدة شاملة بشأن ملكية المركبات بدون مراعاة الظروف الخاصة لمن يسعون للحصول على مخصصات ضمان الدخل.

وكتبت رئيسة المحكمة العليا آنذاك دوريت بينيش، "هذا انتهاك خطير للغاية لجوهر حق شخص ما، في أي حالة، في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي ويحتاج إلى المخصصات باعتبارها آخر شبكة أمان ضد الجوع والفقر."

قانون تنظيم المستوطنات، 2020

في عام 2017، أقر الكنيست في ظل حكومة أخرى بقيادة نتنياهو قانونا يسمح للدولة بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي تم بناء حوالي 4000 وحدة استيطانية غير قانونية عليها. وتم وضع القانون لشرعنة تلك المستوطنات، ومنع هدم مستوطنات يتم إقامتها على أراض فلسطينية خاصة في المستقبل. قدمت العديد من الجماعات الحقوقية التماسا إلى المحكمة العليا نيابة عن السلطات البلدية الفلسطينية وملاك الأراضي الفلسطينيين بعد إقرار القانون، بحجة أن القانون ينتهك حقوق الملكية والحق في المساواة. وفي قرار أغلبية أيده ثمانية قضاة مقابل معارضة واحد، أعلنت المحكمة العليا أن القانون "غير دستوري" على أساس "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" وألغته. وكتبت القاضية استر حايوت نيابة عن الأغلبية أن هدف القانون في منع هدم مستوطنات قائمة "لا يبرر مثل هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الملكية وحقوق الكرامة والمساواة التي [يستحقها] السكان الفلسطينيون."

قرارات حكومية وإدارية نقضتها أو عدلتها المحكمة العليا

القرار بشأن الميكفاه في كفار فراديم

في عام 2011، قدم سكان متدينون في كفار فراديم في شمال البلاد استئنافا إلى المحكمة العليا على حكم محكمة الشؤون الإدارية في حيفا التي رفضت إجبار السلطة المحلية في المدينة على بناء ميكفاه، أو حمام طقوسي.

وجادل مقدمو الاستئناف بأن للميكفاه ضرورة ملحة للمقيمين المتدينين للحفاظ على شعائرهم الدينية. كما أشاروا إلى عدم وجود ميكفاه أخرى على مقربة كافية من البلدة، وأن وزارة الخدمات الدينية تعهدت بتمويل بناء الميكفاه، مما يقلل التكلفة المالية للسلطة البلدية. وجادلت بلدية كفار فراديم بأنها قد وضعت معايير لبناء المرافق العامة في البلدة وأن بناء الميكفاه كان في أدنى سلم أولوياتها لبناء 17 مبنى عام بناء على تلك المعايير، والتي تضمنت ما إذا كان المبنى "ضروري لرفاهية المدينة" و"يتناسب مع طابع المدينة." وكتب قاضي المحكمة العليا عوزي فوغلمان في قراره، بدعم من القاضيتين إستر حايوت ونيل هندل، أن التغطيس في الميكفاه هو "جزء لا يتجزأ من طقوسها الدينية [للمرأة المتدينة] والتعبير عن هويتها وعاداتها"، و"يرتبط جوهريا بالحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية." وعلى هذا النحو، وجدت المحكمة أن بلدية كفار فراديم لم تعط وزنا كافيا للضرر الذي لحق بالنساء المتدينات في البلدة برفضها بناء ميكفاه، وبالتالي عملت بصورة "غير معقولة". على هذا النحو، أمرت المحكمة كفار فراديم بالبدء على الفور في بناء ميكفاه.

تقليص إعانات رعاية الأطفال للعائلات الحريدية، 2022

في يوليو 2021 في ظل حكومة بينيت-لابيد، غيّر وزير المالية آنذاك أفيغدور ليبرمان معايير تلقي إعانات الرعاية النهارية للأطفال الصغار حتى سن الثالثة بطريقة استبعدت 18,000 عائلة حريدية كان الأب فيها طالب معهد ديني بدوام كامل.

التغييرات التي أدخلت على المعايير، التي أراد ليبرمان تنفيذها على الفور، تعني أن فقط الأسرة التي يعمل فيها كلا الوالدين على الأقل 24 ساعة في الأسبوع مؤهلة للحصول على الإعانة، التي تبلغ قيمتها حوالي 1000 شيكل (293 دولار) شهريا. وكان هدف ليبرمان المعلن هو "القضاء على مثبطات الانضمام إلى سوق العمل" والتي قال إنها ناجمة عن دفع الإعانات كما هي. قدم ثلاثة محامين خاصون من الوسط الحريدي التماسا إلى المحكمة بدعوى أن خفض الدعم سيخلق صعوبات اقتصادية شديدة للعائلات الحريدية. وقبلت المحكمة العليا الالتماس جزئيا، وحكمت بأن إنهاء الدعم بأثر فوري من شأنه أن يلحق ضررا كبيرا وفوريا بميزانيات الأسر لمن يتلقون الإعانة دون منحهم الوقت للاستعداد اقتصاديا.

وقضت المحكمة في يناير 2022 بأن التنفيذ الفوري للقرار كان بالتالي "غير معقول إلى أقصى حد" وأصدرت تعليمات للوزارة بتأجيل خفض الدعم إلى بداية العام الدراسي المقبل في سبتمبر 2022. (تعتزم الحكومة الجديدة الآن استعادة الوضع السابق للإعانات)

صفوف محصنة من الصواريخ في منطقة حدود غزة، 2007

في عام 2006، قررت الحكومة تحصين 24 مدرسة في منطقة حدود غزة لحمايتها من الصواريخ التي تطلقها الحركات المسلحة المتمركزة في غزة. كانت الطريقة المختارة هي تقوية غرف معينة داخل تلك المدارس، ولكن ليس كل فصل دراسي، فقد خلصت الحكومة إلى أن التلاميذ الأكبر سنا يمكنهم الركض إلى الغرف المحمية عند سماع صفارات الإنذار. وتقدمت لجنة أولياء الأمور في سديروت بالتماس إلى المحكمة العليا ضد هذا القرار، بدعوى أن الخطة لن توفر حماية كافية لأطفالهم بالنظر إلى أن الوقت بين سماع صفارة الإنذار وسقوط صاروخ محتمل هو 15 ثانية فقط في بعض الحالات. لذلك طالب الملتمسون بتحصين جميع الفصول الدراسية. وقضت المحكمة العليا بأن قرار الحكومة بعدم توفير الحماية الكاملة لهذه المدارس "يتجاوز حدود المعقولية" في ضوء العدد الكبير من الأطفال الذين يتعرضون لإطلاق الصواريخ، وكون ذلك يمثل تهديدا خطيرا ويوميا على حياتهم.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عباس يؤكد للولايات المتحدة أن العلاقات الأمنية مع اسرائيل قطعت جزئيا فقط، ويمكن استعادتها

بقلم جيكوب ماغيد

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لمدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز يوم الأحد أن أجزاء من نظام التنسيق الأمني مع إسرائيل مستمرة، على الرغم من الإعلان عن تجميد كامل للتعاون الأمني الأسبوع الماضي في أعقاب مداهمة دامية للجيش الإسرائيلي في جنين. وقال عباس لبيرنز يوم الأحد إن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل – وهو مكون رئيسي للعلاقات الأمنية الحساسة – مستمر، وفقا لمسؤول مطلع على تفاصيل اجتماعهما الذي أكد تقرير القناة 12. وقال نبيل أبو ردينة المتحدث باسم عباس الخميس إن "التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لم يعد قائماً اعتباراً من الآن". وتعتبر إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية آلية التنسيق عنصر أساسي في مكافحة النشاط المسلحة وتعزيز الاستقرار في الضفة الغربية، على الرغم من أن رام الله هددت مرارًا وتكرارًا بتعليق التنسيق ردًا على تحركات إسرائيلية.

وجاءت التعليقات خلال الاجتماع بالضفة الغربية يوم الأحد في الوقت الذي تضغط فيه إدارة بايدن على السلطة الفلسطينية لإعادة التفكير في هذه الخطوة بينما تحاول تهدئة التوترات في أعقاب مداهمة صباح الخميس، والتي أثارت اشتباكات قُتل فيها تسعة فلسطينيين، العديد منهم أعضاء جماعات مسلحة، ولكن بينهم مدني واحد على الأقل. وتصر إسرائيل على أن المداهمة كانت ضرورية. ومن بين العناصر الأخرى، يشمل التنسيق الأمني التواصل المنتظم بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية لمنع التشابكات عند دخول الجيش الإسرائيلي البلدات الفلسطينية. كما تساعد السلطة الفلسطينية في إخراج الإسرائيليين الذين دخلوا عن طريق الخطأ إلى المناطق الفلسطينية وتنفيذ اعتقالات للمشتبه بهم نيابة عن إسرائيل. وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته إن رئيس السلطة الفلسطينية أكد لبيرنز أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ستواصل اعتقال المشتبه بهم وأن التنسيق الأمني سيعاد بالكامل بمجرد عودة الهدوء. وتصاعدت التوترات في الأيام الأخيرة، مما زاد من إلحاح زيارة بيرنز ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين لإسرائيل. ويوم الجمعة، أطلق مسلح فلسطيني من القدس الشرقية النار على مدنيين إسرائيليين خارج كنيس يهودي في العاصمة، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين.

ورفض عباس طلب بيرنز بإدانة هجوم ليلة الجمعة، قائلا إنه سيكون بمثابة "انتحار سياسي"، وسط الغضب الفلسطيني المتزايد من مداهمة جنين، حسبما أفادت القناة 12. ورداً على الهجوم، وافقت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة الجديدة على سلسلة من الإجراءات العقابية، إلى جانب التعهد بـ"تعزيز المستوطنات."

وبحسب أخبار القناة 12، قال عباس لبيرنز في اجتماع يوم الأحد إن رام الله تأمل في أن يؤدي إعلانها بشأن قطع التنسيق الأمني إلى دفع الحكومة الإسرائيلية إلى تبني نهج متزن أكثر فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني، من أجل منع انهيار السلطة الفلسطينية. على عكس الحكومة السابقة، لا تدعم إدارة نتنياهو تعزيز السلطة الفلسطينية كحصن ضد الفصائل الفلسطينية الأقل اعتدالًا التي تتنافس على السيادة في الضفة الغربية. ويعارض معظم أعضاء الحكومة حل الدولتين، ويؤيد الكثيرون ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية".طالما أن السلطة الفلسطينية تشجع الإرهاب وهي عدو، فأنا لست معنيا في استمرار وجودها"، قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في وقت سابق من هذا الشهر، أثناء توقيعه مرسومًا لحجب 139 مليون شيكل (39.6 مليون دولار) من عائدات ضرائب السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى عائلات ضحايا الهجمات.

وعلى الرغم من هذه الخطوة، وهي جزء من إجراءات عقابية ضد مناشدة السلطة الفلسطينية للهيئات الدولية لاتخاذ إجراءات قانونية ضد إسرائيل، تم تحويل الأموال إلى رام الله بالكامل قبل زيارة بلينكن، حسبما ذكرت القناة 12 يوم الإثنين. وقال المسؤول إنه من المقرر أن يستضيف عباس بلينكين في رام الله يوم الثلاثاء، حيث من المتوقع أن يكرر العديد من التعليقات التي وجهها لبيرنز.

* * *

i24NEWS: نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة: إسرائيل وسيط محتمل في أوكرانيا

دميتري بوليانسكي:"نحن مقتنعون بأن إسرائيل لا تزودهم بالسلاح ولا تزيد الوقود على النار، ونأمل أن يستمر مسار العمل هذا، وهذا هو الشيء المهم بالنسبة لنا"

قال نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي لهيئة البث الرسمية الإسرائيلية "كان" :"بالنسبة للرو ، فإن الجميع هم وسطاء محتملون في الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو" مشيرا إلى أن "العديد من الدول تقول إنها تستطيع المساعدة وسنرحب بأي مساعدة من أي منها ." وأكد دميتري بوليانسكي على أنه يأمل أن "يفتح القادة الإسرائيليون أعينهم في نهاية المطاف ويفهمون ما يجب

القيام به لتعزيز السلام" وتابع "نحن مقتنعون بأن إسرائيل لا تزودهم بالسلاح ولا تزيد الوقود على النار، ونأمل أن يستمر مسار العمل هذا، وهذا هو الشيء المهم بالنسبة لنا."

وأوضح دميتري أنه "في أي اتفاق نهائي مع أوكرانيا، لن تتخلى روسيا عن أي إقليم قررت الانضمام إلى روسيا عن طريق استفتاء شعبي"وأضاق "هناك سيناريوهان ممكنان لإنهاء الحرب: السيناريو الأول هو انتصارنا، والثاني هو أن الأوكرانيين يدركون أنهم سيخسرون وعليهم أن يناقشوا معنا."

وردا على سؤال حول ما إذا كانت روسيا والناتو على طريق المواجهة المباشرة، أجاب دميتري بوليانسكي: "أوكرانيا تقاتل. الأوكرانيون ماتوا، لكن الناتو يقف وراء الحرب، لذلك يجب على روسيا أن تهتم بمنظمة الناتو بأكملها والأسلحة" وحول حرب محتملة مع "الناتو" أفاد دميتري بوليانسكي بأنه لا يريد "الدخول في التكهنات، لكن الناتو يتورط أكثر فأكثر. لا يمكن لأوكرانيا إتقان بعض الأسلحة دون وجود أفراد من الناتو على الأرض للمساعدة وهذا يجعلها تشارك بشكل مباشر تقريبًا."

* * *

i24news: وزير الأمن غالانت يستقبل بلينكن: "توقيت زيارتك رسالة لخصومنا وشركائنا على السواء"

رحب وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين الثلاثاء في القدس بقوله: "تأتي زيارتك في وقت حرج، وهي تبعث برسالة واضحة إلى خصومنا وكذلك لشركائنا في المنطقة: الولايات المتحدة وإسرائيل متحدتان في الحاجة إلى مواجهة إيران وكل من يهدد السلام والاستقرار. نتحدث بصوت واحد عندما نقول إن إيران يجب ألا تحصل على سلاح نووي وأننا لن نتسامح مع العدوان الإيراني ." وأضاف: "بلغ التعاون الدفاعي بين بلدينا ذروة جديدة خلال الشهر الماضي كما رأينا في تمرين" جونيبر أوك "الاستثنائي. إن روابطنا وتعاوننا أمران حاسمان للحفاظ على مصالح البلدين وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة .تتمثل الخطوة التالية في العمل معًا لتقوية الهيكل الإقليمي وتوسيع تعاوننا مع الشركاء الحاليين والمحتملين في مواجهة التحديات المشتركة."

يُشار إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو شدد أمس خلال لقائه الضيف رفيع المستوى على الموقف المشترك الذي يجمع بين الدولتين بخصوص إيران حيث قال" سنمنع ايران من الحصول على سلاح نووي- وسبل إطلاقه."

كما أعرب الوزير غالانت عن تقديره للوزير بلينكن وللإدارة الأمريكية، مشددًا على تصريحاتهما الخاصة حول "الرابطة القوية" بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تُترجم إلى تعاون أمني لا مثيل له وتبادل المعلومات

الاستخباراتية. وفي هذا الصدد شكر الوزير غالانت أيضًا الوزير بلينكن على قيادته ودعمه الثابت للتفوق العسكري النوعي لإسرائيل (QME) وحقها في الدفاع عن نفسها.

أطلع الوزير غالانت المسؤول الأمريكي على التحديات الأمنية الاستراتيجية والعملياتية لإسرائيل، مع التركيز على إيران ووكلائها في الساحة الشمالية، بالإضافة إلى الموجة الأخيرة من الهجمات الفلسطينية وحالات التأهب القصوى في الضفة الغربية .وفي هذا الصدد، تحدث الوزير غالانت عن الجهود الأمنية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية. وأكد أهمية إعادة الاستقرار على الساحة والدور المهم للشركاء الإقليميين في هذا الصدد. وضم الجانب الإسرائيلي سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة مايكل هيرتسوغ، ورئيس طاقم وزير الأمن شاحار كاتس، والسكرتير العسكري الجنرال ياكي دولف، ومدير مكتب السياسات ورئيس مكتب العلاقات السياسية العسكرية درور شالوم.

* * *

i24news: وزير خارجة إسرائيل يستقبل نظيره اليوناني في القدس ويناقشا القضايا الثنائية والإقليمية والتهديد الإيراني

استقبل وزير الخارجية الإسرائيلية إيلي كوهين وزير الخارجية اليوناني نيكوس دانداياس، اليوم الثلاثاء، في مقر وزارة الخارجية في القدس، وناقشا سلسلة من القضايا الثنائية والإقليمية من بينها الترويج لمشاريع الطاقة والتهديد الإيراني وأهمية إعلان الحرس الثوري "منظمة إرهابية" في أوروبا. وأطلع كوهين نظيره دانداياس على التقدم المحرز في "اتفاقات إبراهيم" وهدف إسرائيل لتوسيع دائرة الدول المسالمة . وشكر وزير الخارجية الوزير دنداياس على الإدانة القاطعة التي أصدرها بعد العمليات العدائية في القدس في نهاية الأسبوع المنصرم، وقال كوهين "الصداقة الاستراتيجية بين إسرائيل واليونان تساهم في الاستقرار الإقليمي ويمكن أن تساعد في حل أزمة الطاقة العالمية". التعاون في مجال الطاقة بين إسرائيل واليونان وقبرص مصلحة إسرائيلية وإقليمية وأوروبية.

وكانت مصادر خاصة لـi24NEWS ، قد أكدت أن وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، سيقوم بزيارة لإسرائيل غدا الثلاثاء، ويحمل على أجنداته التعاون الاستراتيجي والإقليمي مع إسرائيل، لا سيما في ملف الطاقة، وتعميق أواصر التعاون في اتفاق خط الأنابيب للغاز تحت البحر بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر والولايات المتحدة . وأفاد المصدر بأن نيكوس ديندياس سيلتقي خلال زيارته برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس يتسحاق هرتسوغ ونظيره إيلي كوهين، وتعتبر هذه الزيارة الأولى لوزير خارجية أوروبي لإسرائيل منذ تشكل حكومة نتنياهو.

وحسب المصدر، من المتوقع أن يطرح وزير الخارجية اليوناني قلق بلاده حيال مواقف أقطاب في الحكومة الإسرائيلية تجاه الكنيسة اليونانية في البلدة القديمة بالقدس وانطباع الاتحاد الأوروبي حول الميول غير الديمقراطية المتشددة للحكومة الإسرائيلية . كما أفاد المصدر بأن أثينا معنية جدًا بتوثيق التعاون مع إسرائيل في ظل التقارب بين الأخيرة وأنقرة.

وكان من المزمع أن تُجرى زيارة وزير الخارجية اليوناني لإسرائيل اليوم الإثنين، لكن على ما يبدو بسبب إعلان اليونان الحداد الوطني في أعقاب حادثة سقوط طائرة يونانية حربية أسفرت عن مقتل جنديين يونانيين، دفع ديندياس لتأجيل زيارته لإسرائيل إلى يوم غد الثلاثاء. في حين أفاد مصدرنا بأن تأجيل الزيارة كان واردًا بسبب تعارض موعدها مع زيارة وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن إلى إسرائيل.

* * *

معاريف: ماذا لو كان الهجوم الأخير على إيران بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة؟

بقلم: تل ليف رام

ترجمة: صحيفة القدس العربي

مع أن القيادة لا تتطرق للهجوم المنسوب لإسرائيل في أصفهان، لكن مصادر أمريكية رسمية تقتبسها "وول ستريت جورنال" تعزي لإسرائيل الهجوم الذي نفذته حوامات كبيرة حملت كمية كبيرة من المواد المتفجرة.
لإسرائيل أسباب وجيهة كثيرة لمهاجمة أهداف في أصفهان، المركز النابض للصناعة العسكرية الإيرانية. رغم أنه مركز مهم في سياقات المشروع النووي، وإنتاج أجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم، يبدو أن الهجوم قصد هذه المرة ضرب وسائل قتالية متطورة بعيدة المدى ودقيقة. وذلك عندما تكون صناعة السلاح المحلية تعنى بتطوير صواريخ متطورة جداً في جودتها ودقتها ومداها وبالضرر الكبير الذي قد تلحقه، وتطوير صناعة المسيرات التي تعني الأمريكيين أيضاً في ضوء محور التوريد المفتوح للروس.
في الماضي، ادعى الإيرانيون بهجمات فاشلة لإسرائيل عندما تبينت لاحقاً صورة أخرى مختلفة تماماً. يتراكم الآن ما يكفي من المعطيات للتقدير بأن إيران تخفي صورة الحقيقة. في ضوء العملية التي تبدو ناجحة وتسببت بأضرار كبيرة للصناعة العسكرية على أراضي إيران معنوية وعملية، يتعين على إسرائيل أن تستعد لمحاولات الثأر من جانب إيران. الموقف الذي أطلق مؤخراً في جهاز الأمن من الأجسام المختلفة، كل واحد في مجال عمله – من الجيش حتى الموساد – ونشر مؤخراً في "معاريف" هو أن الفترة القريبة القادمة هي لحظة مناسبة لتشديد الضغط العسكري على الإيرانيين.

وبالتوازي، يظهر الأمريكيون مؤشرات أكثر عدوانية في ضوء آثار التعاون بين إيران وروسيا، وفشل العودة إلى طاولة المفاوضات بالنسبة للاتفاق النووي والمس بحقوق الإنسان في إيران. تجدر الإشارة إلى أنه نسبت هجمات مشابهة لإسرائيل والموساد في السنة الماضية نفذتها حوامات وألحقت ضرراً كبيراً في إيران، كذاك الذي أصاب ودمر عشرات عديدة من المُسيرات في مشروع إنتاج المسيرات في غرب إيران في آذار 2022. ويدل هذا المعطى هذه المرة باحتمالية عالية أن إسرائيل هي التي نفذت الهجوم الليلي وليس الولايات المتحدة، مثلما نشر في وسائل الإعلام السعودية.

بخلاف الطريقة التي فهمت فيها الأمور، وبموجبها منشورات في وسائل الإعلام الأمريكية نقلاً عن مسؤولين كبار في الإدارة مما يميل الغموض عن أن إسرائيل هي التي هاجمت، فإنه بمثابة مس بالمصالح الإسرائيلية وإصبع أمريكي في العين الإسرائيلية. ولنقل هذا على النحو التالي: في إسرائيل لم يتأثروا ولم يتفاجأوا كثيراً بما نشر في الولايات المتحدة.

إن توثيق العلاقة العسكرية بين إيران وروسيا وخط نقل المسيرات الانتحارية المفتوح الذي نشأ بين موسكو وطهران يدفع الأمريكيين للاهتمام بالنشاط الذي تنفذه إسرائيل في الشرق الأوسط ضد إيران. كما أن الأمريكيين يلمحون أكثر بأنهم سيعملون على ضرب محور نقل السلاح من إيران إلى روسيا. ولما كان هذا السلاح ينقل في خط مباشر بين إيران وروسيا، فإن الطريق المركزي للتشويش عليه هو ضربه على الأراضي الإيرانية. ومن هنا، ففي هذه المواضيع توثقت أوجه التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة، هكذا بحيث لو كان الحديث في هذه الحالة يدور عن هجوم إسرائيلي فمن غير المستبعد أن كان فيه أوجه تعاون، وأننا سنرى هجمات أخرى يتصدرها الأمريكيون وليس إسرائيل.

من خلف الكواليس، يبدو أن المناورة العسكرية الأخيرة التي تمت في إسرائيل تعبر عن تغيير كبير في التعاون مع الأمريكيين حين تتقاسم الدولتان على نحو يشكل سابقة أهدافاً عملياتية مشتركة للهجوم على أهداف حقيقية في إيران. النشر هذه المرة في الولايات المتحدة لا يبشر بأزمة في العلاقات، وهناك احتمال أن يكون منسقاً كجزء من نقل الرسائل إلى المنطقة. وبعامة، فإن توثيق التعاون مع الأمريكيين في المعركة تجاه الإيرانيين هو في مركز فهم استراتيجي يسعى جهاز الأمن لتبنيه، فيما أن وزير الدفاع يوآف غالنت ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يسعيان للتركيز على التهديدات تجاه إيران ويفهمان بأن التصعيد في الساحة الفلسطينية يمس بهذه المصلحة. تخشى إسرائيل أن من شأن تصعيد كهذا أن يبرد الحماسة الأمريكية من التعاون غير المسبوق في المجال العسكري.

* * *

إسرائيل اليوم: إلى نتنياهو وهو يوزع السلاح على المواطنين: من يضمن عدم وصوله إلى يد العرب؟

بقلم أرئيل كهانا

قرار الكابينت بتوزيع السلاح على المواطنين رداً على المذبحة في "نفيه يعقوب" هو من أكثر القرارات التزامية التي تتخذها قيادة إسرائيلية بعد عملية بهذه القسوة. ليس فيه عقاباً للإرهاب ولمحيطه الداعم؛ وليس فيه عقاباً للسلطة الفلسطينية؛ ولا تعزيزاً للاستيطان في البلاد؛ ولا "ملجأ آمناً" لليهود في بلاد إسرائيل. وبدلاً من ذلك، يعرض نتنياهو غرب منفلت العقال – بدون هلالين.

يسأل المواطن البريء لماذا تمول ضرائبه جهاز أمن إذا كانت الحكومة تطلب منه أن يدافع عن نفسه بقواه الذاتية.

إن توزيع السلاح كرد مركزي يعبر عن انعدام وسيلة وفقدان سبيل من جانب الحكومة التي بدأت طريقها لتوها. وهكذا أيضاً القرار بنشر الجنود في شوارع القدس، لأنه لا يستهدف خلق الأمن بل "إحساس الأمن" فقط. كل هذا في ظل وعود مركزية من الائتلاف الجديد في الانتخابات: "الحوكمة" و"إعادة الأمن."

إن قرار الكابينت بائس لأنه لا ينقص السلاح في شوارع البلاد ولا في القدس. العكس هو الصحيح، هناك الكثير منه. سكان القدس يسمعون أصداء النيران من الأحياء العربية 7/24 وبدلاً من نشر المسدسات في الشوارع الهادئة للمدينة، مطلوب جمع الأسلحة غير القانونية من الشوارع الخطيرة في العاصمة. وبدلاً من اتخاذ إجراءات ذات مغزى، قرر الكابينت والحكومة سد بضع نوافذ في بيوت المخربين، بلا شك حملة بطولية.

معروف للجميع أن جزءاً من السلاح القانوني الذي سيشتريه اليهود اليوم سيصل على الأقل إلى السوق العربية غير القانونية غداً. إن إضافة أسلحة في الشوارع سيزيد الإرهاب. فما الذي أفاده إذن الوزراء بقرارهم؟ العجز السيادي الذي ميز حكومات نتنياهو السابقة الخمس يتواصل في السادسة أيضاً.

وسموتريتش، وبن غفير ووزراء الليكود لا ينجحون في تغيير هذا.

إن هذا الضعف الحكومي هو رسالة سيئة ليس فقط لأعدائنا (الذين لم يعودوا يخافون منذ زمن بعيد)، بل لشعب إسرائيل أيضاً. لقد دعا رئيس الوزراء المواطنين مرتين ألا يأخذوا القانون بأيديهم، لكنه بأفعاله يبث رسالة معاكسة. عندما لا تكون حكومته قادرة على توفير الأمن وتبعث بالمواطنين لتدبير أنفسهم وحدهم، فهذا يكاد يدعو إلى أعمال ثأر. لا أحد على يمين هذا الائتلاف، وإذا كانت الحكومة لا تحمي أحداً، فلا عجب إذا ما أخذوا القانون (لا سمح الله) لأنفسهم.

فضلاً عن كل هذا، ندعو نتنياهو لأن يسأل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الذي سيلتقيه في القدس اليوم: ماذا يحصل في دولة يتدحرج السلاح في شوارعها دون عراقيل؟ هل هو معني بأعمال ذبح جماعية مثلما

في أمريكا؟

بدلاً من التملص من المسؤولية، على نتنياهو وسموتريتش وبن غفير ووزراء الليكود أن يأخذوها بأيديهم. عليهم أن يعرضوا رؤية وأملاً وخطة تعزز السيادة اليهودية في البلاد وتبيد الإرهاب. لقد انتخبوا لأنهم وعدوا بجمع السلاح غير القانوني، ووقف تفريغ مخازن ذخيرة الجيش، ووضع حد للخاوة وحرب إبادة ضد الإرهاب. لم يتقرر شيء من هذا في الشهر الأول لولاية الحكومة. ولا حتى حين يصرخ إخواننا وأخواتنا في شوارع القدس إلى أين سنسير بالعار؟

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: الأسواق المالية بعد "الانقلاب القضائي".. بين تطمينات نتنياهو وتحذيرات الخبراء

بقلم سامي بيرتس

انخفضت مساء أمس أسهم البنوك الكبيرة الإسرائيلية في البورصة 4.3 في المئة، بسبب تخوف من أن سيؤدي الانقلاب الذي يقوده رئيس الحكومة نتنياهو، إلى هرب المستثمرين وخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل. في الأسبوع الماضي، نشرت عريضة لـ 270 اقتصادياً انضم إليهم لاحقاً عشرات الأشخاص، حذرت من التداعيات الاقتصادية الكامنة في الانقلاب: خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، ونقل نشاطات شركات "هايتيك" إلى الخارج، وهرب الأدمغة، ومس بمسار النمو للاقتصاد وبمستوى الحياة لسكان الدولة.

الجمعة الماضي، عقد نتنياهو لقاء مع نحو 30 رجل أعمال، عرض فيه أفضليات الخطة لإضعاف جهاز القضاء، وقال بأن ذلك سيؤدي إلى زيادة 1 – 1.5 في المئة في الإنتاج. في اللقاء الذي شارك فيه رؤساء البنوك الثلاثة الكبيرة في إسرائيل، قال المدير العام لبنك "هبوعليم"، دوف كوتلر، إن هناك سحباً للودائع في الأيام الأخيرة بمبلغ غير كبير من قبل زبائن خاصين ليسوا من فرع الهايتيك. أما مدير بنك "ديسكونت"، أوري لفين، فأشار إلى تطور آخر مقلق يتمثل في إضعاف سعر الشيكل مقابل الدولار، وإلى خلق فجوة بين عوائد سندات حكومة إسرائيل وعوائد سندات حكومة الولايات المتحدة. قال لفين لنتنياهو: "لا يمكن تجاهل جميع الاقتصاديين الذين يعبرون عن خوفهم الكبير من هذه الخطوة (إضعاف جهاز القضاء). لذلك، عليك أن تجري تغييرات بحذر وبموافقة واسعة. ربما نحن على خطأ وأنت على حق، لكن ثمن خطئك قد يكون مساً كبيراً بالديمقراطية والاقتصاد."

لم يتأخر رد الأسواق؛ فقد انخفضت اليوم أسهم البنوك في التجارة في البورصة عقب تحذيرات الاقتصاديين واحتمالية سحب متزايد للودائع. هذا الخوف أدى برجال البنوك والاقتصاد في بيوت الاستثمار إلى تقليل الظهور وتقليل التصريحات لمنع اشتداد الوضع. يبدو أن رد الأسواق يقلق مديري البيوت ومديري بيوت

الاستثمار، إلى درجة أنهم يحاولون عدم إشعال النار. وهم بدلاً من ذلك، يكتفون بتحذيرات تم إرسالها لنتنياهو، ويأملون أن تجعله ينفذ عملية مختلفة للمضي بالانقلاب القضائي: ببطء ومع إجراء حوار مع المعارضين.

تنبع هذه التحذيرات من خوف حقيقي من أن خطوة إضعاف جهاز القضاء ستمس بالاستثمارات الأجنبية والتصنيف الائتماني والأسواق المالية. ولكن للتحذيرات نفسها وزناً يتمثل بفقدان 4.3 في المئة من قيمة البنوك. هذا يحدث في الوقت الذي تحظى فيه البنوك بأرباح مرتفعة، وقوة مالية قوية. في هذه المرحلة، يعتبر الانقلاب القضائي هو التهديد الأكبر لها، خصوصاً إذا تحققت سيناريوهات خفض التصنيف وهرب المستثمرين الأجانب. ربما يكون الوضع القوي للبنوك هو الذي يمكنها من قول الحقيقة لنتنياهو حول سحب الودائع والخوف على الأسواق، لأنه ما دام هذا هو الوضع فسيسبب لهم أضراراً، لكن بقدر محتمل وبدون هزات خاصة.

يظهر الرد الفوري للأسواق على أحداث الأسبوع الماضي كإشارة إلى أن النتيجة قد تكون قاسية، سواء كانت سيناريوهات الخطر التي عرضتها البنوك ورجال الاقتصاد صحيحة أم مبالغاً فيها. على الأغلب، السقوط في رأس المال يبدأ بقطرة، لكن في مرحلة معينة، تزداد إلى درجة تدفق بائعين فقط، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاد في الأسواق. في نهاية المطاف، سجل سحب للودائع من البنوك هو جزء منها كخطوة احتجاجية وجزء آخر بدافع الخوف، لكن ليس معروفاً بأي حجم. البنوك غير معنية بتقديم بيانات عن حجم السحب من أجل عدم خلق ذعر يزيدها.

الأيام القريبة القادمة ستكون مهمة لتوضيح صورة الوضع في الأسواق المالية وسوق السندات والعملة الأجنبية والأسهم البنكية. يتردد الجهاز المالي حول تأطير التطورات المالية، لأن التطرق إلى تأثير الانقلاب القضائي يصنف كأقوال سياسية. ولكن هذا التردد زائد؛ ففي أي مسح اقتصادي جدي هناك تطرق لأحداث سياسية لها أهمية اقتصادية وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا التي أحدثت أزمة تضخم في كل العالم. الانقلاب القضائي في الحقيقة ليس حرباً، لكنه الاقتصاديين ومحافظي بنك إسرائيل السابقين يعتبرونه حدثاً قد تكون له تداعيات اقتصادية غير مسبوقة. هذا ليس حدثاً سياسياً، بل حدث في نظام الحكم. ولكونه كذلك، فهو عامل خطر اقتصادي مهم.

* * *

سبع نصائح إسرائيلية لنتنياهو تحاشياً لاشتعال خطير على الجبهة الفلسطينية

ترجمة: وديع عواودة. القدس العربي

قال اللواء الإسرائيلي في الاحتياط عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية سابقاً، وباحث في مركز بلفور في جامعة هارفارد، إن هذه هي اللحظة التي يتعين فيها على نتنياهو أن يقرّر ماذا يريد من الفلسطينيين، معتبراً أن الجبهة الفلسطينية هي الأخطر. وقدم له ولحكومته سبع نصائح كي يتحاشى الانفجار الكبير.

في مقابلة قصيرة نشرها موقع القناة العبرية "12"، سئل يادلين إنه لو طُلب منه أن يوصي أمام المجلس الوزاري المصغر الآن بما يجب أن يفعله في جميع الجبهات، بماذا سيجيب، فقال: "قبل كل شيء، يجب وضع سلّم الأولويات في ما يتعلق بالجبهات. لقد حدّدها رئيس الحكومة نتنياهو في خطابه أمام الكنيست: كبح إيران، إقامة علاقات مع السعودية، إنشاء قطار من الضواحي إلى المركز. لكن ما نراه اليوم هو سيطرة الجبهة الفلسطينية على جدول الأعمال، واستحواذها على كل الاهتمام. عندما التقى نتنياهو وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، للتحضير للاجتماع مع الرئيس جو بايدن، بدلاً من التحدث عن إيران أو السعودية، سيتحدث عن "الإرهاب" الفلسطيني".

وبرأي يادلين، يجب على حكومة نتنياهو أن تقرّر الآن ماذا تريد أن تفعل في الساحة الفلسطينية: إذا كانت تريد الضم والوصول إلى دولة واحدة بين البحر ونهر الأردن، فإن ما يجري في القدس الآن هو بروفة، ومشاهد من الفيلم القادم لوضعنا المستقبلي مع الجماهير الفلسطينية- العربية، الذين لا يُعتبرون اليوم مواطنين، لكنهم سيصبحون كذلك بعد الضمّ. ولذا يقول يادلين أيضاً إنه يتعين على نتنياهو أن يختار أي عملية يريد أن يقودها حيال الفلسطينيين: استئناف العملية السياسية، أو القيام بخطوات أحادية الجانب. حالياً، يبدو أنها وُضعت جانباً".

واقع ثنائي القومية

يادلين، المنتمي لمجموعة كبيرة من خريجي المؤسسة الأمنية سابقاً، والناشطة اليوم في مجال الدراسات الإستراتيجية، وتخشى من توّرط إسرائيل بواقع ثنائي القومية، وفقدان الهوية اليهودية للدولة، يلقي هو الآخر بالكرة في الملعب الفلسطيني بزعمه عدم وجود مَن نتحدث معه في الجانب الثاني. وهذا يذكّر بمقولة أطلقها رئيس حكومة الاحتلال ووزير أمنها الأسبق إيهود براك حول عدم وجود شريك فلسطيني.

يحاول يادلين تعليل مزاعمه بالقول إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تسيطر على غزة، والسلطة الفلسطينية ضعيفة جداً على الأرض، وتعاني جرّاء فقدان الشرعية. ومع ذلك يدعو للمبادرة: "لكن في الموضوع الفلسطيني، يجب أن نقرر، نحن الإسرائيليين، ماذا نريد، وليس أن يُملي علينا الطرف الثاني ما يريده. يجب أن نفهم في أي دولة نريد أن يعيش أولادنا بعد 20 عاماً؟ وهل نريد أن يعيشوا في دولة يهودية وديمقراطية؟ يتعين على إسرائيل أن تقرر ما إذا كنا نريد الربط بين كل الساحات. زعيم "حماس" يحيى السنوار يريد الربط بين كل الساحات بشدة. هو يريد البقاء في غزة، حيث يسود الهدوء، وتجري أعمال إعادة البناء، والعمال يذهبون في كل صباح للعمل في إسرائيل. في المقابل، هو يؤجج الوضع، والتحريض لا يأتي من جهته فقط، بل من بيروت، ومن تركيا، ومن "حماس" الموجودة خارج القطاع. يجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستتعامل مع كل الساحات، أم فقط مع ساحة القدس، أو في أفضل الأحوال، مع الضفة الغربية فقط.

حوكمة فلسطينية

الأمر الثاني الذي يتعين على إسرائيل أن تقرره، برأي يادلين، هو ما إذا كانت ترغب في استعادة السلطة الفلسطينية الحوكمة والعودة إلى التنسيق الأمني، أم أننا نفكر، ومع الأسف، هذا ما أفكر فيه أنا أيضاً، في أن السلطة ليست قادرة على ذلك، حتى لو رغبت فيه. ويضيف: "منحتها إسرائيل فرصة في جنين، وهي لم تنجح في القضاء على العمليات 'الإرهابية".

ما هي الخطوات التي يجب القيام بها على الأرض؟

"أولا تكثيف القوات وإعادة الأمن إلى الشوارع. ثانياً معالجة الحدود المخترَقة: من الأردن يدخل السلاح والمال، وأيضاً من منطقة التماس. يجب تعزيز منطقة التماس والحدود مع الأردن. ثالثاً يجب التمييز بين الجمهور الفلسطيني وبين "الإرهاب"، فالجمهور نفسه ليس متورطاً فيه، هو يريد أن يعمل في إسرائيل: 160 ألف شخص يعملون في إسرائيل من الضفة الغربية، و20 ألفاً من قطاع غزة. رابعاً التعامل مع "حماس"، إذا قررنا الربط بين الجبهات، لكن ليس بالضرورة تلك الموجودة في غزة. فـ "الحمساويون" الأكثر سوءاً موجودون في بيروت، وفي تركيا وقطر. خامساً يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي: نحن نعرف بالتأكيد ماذا يجري في وسائل التواصل، على صعيد استخباراتي، أو على صعيد العمليات المضادة التي يمكن القيام بها هناك. الآن، هذا ما يحرّك المهاجمين الأفراد. هذه ليست فترة الانتفاضة الثانية التي كان فيها تنظيمات وبنى تحتية. الآن،

ما يحرك هو التحريض وتوفّر السلاح. سادساً، التعامل بصورة تفاضلية مع المدن الفلسطينية، بما يتلاءم مع نسبة خطورتها وسيطرة السلطة. سابعاً، منع أي تحرك يمكن أن يُشعل مواجهة في الحرم القدسي".

هذا هو الحل المطلوب لخفض الهجمات في القدس

وفي ذات السياق قدّم المحلل السياسي الإسرائيلي أفرايم غانور أيضاً مواصفات الحل المطلوب كي لا تنفجر الأوضاع المحتقنة في القدس المحتلة، إذ قال إن الهجومين الأخيرين في المدينة قوّضا بصورة كبيرة الحياة الآمنة في "عاصمة إسرائيل"، وطرحا أسئلة كثيرة عن التعايش في "العاصمة الموحدة" التي تحوّلت، عملياً، إلى قنبلة ديموغرافية موقوتة، بالأساس بسبب القرى، ومخيم اللاجئين شعفاط، التي جرى ضمّها إلى الدولة بعد حرب 1967. ويقول غانور أيضاً إن في هذه القرى، التي تشمل جبل المكبر وبيت حنينا وصور باهر وكفر عقب وقلنديا والطور، يسكن اليوم قرابة 350 ألف فلسطيني، يشكلون نحو 45في المئة من سكان القدس. والمقصود أكبر تجمُّع سكاني فلسطيني مديني في أراضي الضفة الغربية، بينما هؤلاء السكان، في أغلبيتهم، معادون لدولة إسرائيل، وأغلبية المهاجمين أتت من هذه القرى. ويتابع غانور: "على الرغم من ضمّ هذه القرى، فإن ثمة صعوبة كبيرة في السيطرة على ما يجري فيها بسبب الكثافة السكانية، بالإضافة إلى الصعوبة في إيجاد حاجز بين هذه القرى وبين الأحياء اليهودية. وفي الوقت الذي نجح فيه الشاباك والجيش الإسرائيلي في تقديم ردّ شامل على "الإرهاب" في نابلس وجنين وضواحيها، فإن المشكلة الأصعب التي تواجهها المؤسسة الأمنية هي كيفية مواجهة "إرهاب" الأفراد، من الذين يحملون الهوية الإسرائيلية، والذين يأتون من هذه القرى، ويمكنهم التنقل بحُرية في القدس، والوصول إلى أي مكان في وسط البلاد.

خطر أمني وديموغرافي

ويعتقد غانور أنه مما لا شك فيه أن المقصود هنا ارتباط غير طبيعي وغير صحيح بين "العاصمة" القدس وبين هذه القرى، وخلال أعوام عديدة، لم يستوعب العديد من الحكومات أن هذا الارتباط، بالإضافة إلى المشكلات الأمنية الصعبة التي يخلقها، يشكل أيضاً خطراً ديموغرافياً على القدس، وعلى الهوية اليهودية لـ "عاصمة إسرائيل الأبدية". ويستذكر أنه في سنة 2017، قدّم عضو الكنيست يوئيل حسون، من قائمة المعسكر الصهيوني، اقتراح قانون لإنقاذ القدس كعاصمة يهودية وديمقراطية، طلب فيه من الحكومة الموافقة خلال نصف عام على إخراج القرى الفلسطينية ومخيم شعفاط من الأراضي التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، ونقلهم إلى المنطقة ب وج، أي إلغاء إعطاء سكان هذه القرى الإقامة الدائمة وتم رفض الاقتراح بالقراءة الأولى.

حلول أمنية فقط

ويخلص غانور للقول إنه في الوقت الذي يغيّر "الإرهاب" الفلسطيني في الأعوام الأخيرة في شكله وطرق عمله، فإن هناك المزيد من الهجمات التي يقوم بها أفراد مجهولون، في أغلبيتهم، ومن الصعب كشفهم، لم يبقَ هناك حلّ صحيح وناجع لمواجهة هذا الوضع سوى الانفصال عن هذه القرى، وعن مخيم شعفاط في القدس.
ويمضي في مزاعمه ونصائحه، التي تتجاهل حقيقة كون القدس محتلة، وأن الاحتلال مصدر كل الشرور: "مثل هذا الانفصال سيجعل عاصمة إسرائيل أكثر أمناً. ومن أجل هذه الغاية، المطلوب زعامة قوية وبراغماتية قادرة على اتخاذ قرارات شُجاعة ترى المستقبل، وقادرة على استشراف ما سيجري في الأعوام المقبلة. لقد جرت تجربة جميع الحلول لمواجهة هذا النوع من "الإرهاب"، وتبين أنها كلها غير ناجعة".

يشار هنا إلى أن الأغلبية الساحقة من الحلول الإسرائيلية المقترحة لتحاشي الانفجار في الأراضي الفلسطينية هي مقترحات أمنية تغفل الاحتلال وحقوق الشعب الفلسطيني المنتهكة، عدا بعض الأصوات غير الرسمية التي ما زالت صوتاً في البرية، وترى بضرورة تطبيق تسوية الدولتين فعلاً. مثل هذا الواقع الإسرائيلي المعوج يذكّر بما كان يقوله القيادي في الحزب الشيوعي الإسرائيلي الكاتب الراحل علي عاشور، ابن غزة الذي أقام عقوداً في حيفا: "باسم الأمن فقدنا الأمن، وصار الأمن عدو الأمن".

* * *

نتنياهو يتبنى "عقيدة الأخطبوط" ضد إيران.. وتأهب إسرائيلي بعد هجوم أصفهان

ترجمة: أحمد صقر وعدنان أبو عامر . موقع عربي21

رفعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حالة التأهب الأمني والعسكري خوفا من رد إيراني عقب الهجوم المنسوب لـ"إسرائيل" الذي استهدف منشأة عسكرية تقع في مدينة أصفهان وسط إيران . وذكر موقع "i24" الإسرائيلي، أن "الجهاز الأمني الإسرائيلي، يجري استعداداته لإمكانية الانتقام من جانب إيران، بعد الهجوم المنسوب إلى إسرائيل في أصفهان ." وكشفت هيئة البث الإسرائيلي الرسمي "كان" في خبر عاجل، أن "الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تتهيأ لاحتمال استهداف إيران مصالح إسرائيلية خارج البلاد ردا على الهجوم في أصفهان ."
بدوره، أكد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحفي عقده مساء الاثنين، مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في ختام اجتماعهما في القدس المحتلة، أن "إسرائيل لن تسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية." وفي وقت سابق، هدد مسؤول إيراني إسرائيل بشكل صريح وقال: "إسرائيل تعلم أنه سيتم الرد على الهجوم في المنشأة، مثلما كان في الماضي، وذلك بعيدا عن الضجيج والتصريحات

الكثيرة." وأضاف المسؤول: "هناك من يلعب بالنار ولا يوجد لدينا شك بأنه سيكون أول من يحترق إن قرر إشعال حرب إقليمية"، مضيفا أن "المؤشرات تظهر أن إسرائيل متورطة في الهجوم على المنشأة ويجب مواصلة التحقيق بالموضوع." وأوضح أن "التقديرات؛ أن الطائرات المسيرة تم إرسالها من داخل إيران بالقرب من المكان الذي تمت مهاجمته، الهجوم لم يكن ناجحا، على عكس مزاعمهم، وهذا هو سبب تنصل الولايات المتحدة من تورطها فيه."

وأكدت صحيفة "نيويورك تايمز" أن "الموساد" الإسرائيلي هو الذي نفذ هجوم الطائرات المسيرة في أصفهان"، وسبق أن نسبت "وول ستريت جورنال" الهجوم إلى تل أبيب، مؤكدة أن "الولايات المتحدة لم تشارك في هذا الهجوم بأي صورة." ونوهت "نيويورك تايمز" إلى أنه "من غير المعروف حجم الضرر، والمدينة تستخدم كمركز أبحاث، لتطوير وإنتاج صواريخ طويلة المدى." وبعد ساعات من الهجوم الجديد المنسوب لدولة الاحتلال في البوكمال بمنطقة دير الزور على الحدود السورية العراقية، نشرت وسائل إعلام مقاطع فيديو من موقع الهجوم، فيما زعم الإيرانيون أن الشاحنة التي تم تفجيرها احتوت على مواد غذائية. وتحدثت تقارير عن وجود 25 شاحنة في القافلة التي تعرضت للهجوم، ستة منها احتوت على أسلحة، وتم تدميرها، وأنباء عن سقوط عشرة قتلى.

دانيال سلامي مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت زعم أن "بلدة البوكمال تشكل معبرا حدوديا برّيا بين العراق وسوريا، ومعروف سابقا باسم "ممر الأسلحة البرية" لطهران في الطريق إلى دمشق ولبنان، وأن الهجمات لم تحدث إلا بعد عبور قوافل الشاحنات من العراق إلى الأراضي السورية." وأضاف في تقريره أنه "في كانون الأول/ ديسمبر الماضي فقط أكد رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي أن إسرائيل هاجمت قافلة من 25 شاحنة في نفس المنطقة من الحدود السورية العراقية في تشرين لاثاني/ نوفمبر، قبل أسابيع من عبور رتل سوري من العراق إلى سوريا، محددا الشاحنة رقم 8 التي تحمل أسلحة، وقد وقعت سلسلة من الهجمات على قوافل مرتبطة بإيران أو مليشيات موالية لها، وضد قواعد قريبة في ذات المنطقة في السنوات الأخيرة."

نتنياهو يتبنى عقيدة الأخطبوط

رونين بيرغمان الخبير الأمني زعم أن "استمرار البنك الإسرائيلي للأهداف في قلب إيران، وآخرها هجوم أصفهان، يعني أن بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة يتبنى "عقيدة الأخطبوط" لأسلافه نفتالي بينيت ويائير لابيد، وتفيد باستهداف رأس الأخطبوط، وليس فقط أسلحته، كما حدث خلال العقود الماضية." وأضاف في مقاله أن "هذه الاستراتيجية المتفق عليها بين المستويين السياسي والعسكري تفيد بشن المزيد من الهجمات لتقويض القدرات الإيرانية، ما يعني أن نتنياهو وافق بالفعل على استئناف هذه الاستراتيجية، أي أننا أمام

العملية الأولى في إيران التي يوافق عليها رئيس الوزراء القديم الجديد، وتشير لنقطة تم تحديدها منذ فترة طويلة على أنها هدف للتحصيل من قبل مجتمعات الاستخبارات في بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل."
وأشار إلى أنه "ليس من الصعب تخيل من لديه القدرة على معرفة ما بداخل منشأة عسكرية سرية للغاية في قلب إيران، ومهاجمتها بطائرة كوادكوبتر بدون طيار متعددة الشفرات، ومزروعة بأربعة مراوح، ولم يستغرق الإيرانيون وقتًا طويلاً حتى أدركوا من صاحب هذا الأسلوب."ففي 2019، اصطدمت طائرة مروحية رباعية في ضواحي بيروت بهدف لحزب الله داخل الضاحية، وهو جهاز حساس ومركزي ضمن مشروع الصواريخ الدقيقة، كما ضربت مروحيات رباعية في 2021 محطة TESA لإنتاج أجهزة الطرد المركزي التي يتم فيها تخصيب اليورانيوم، وهي جزء مهم من المشروع النووي الإيراني ."
وأشار إلى أن "هذه الهجمات الإسرائيلية رغم تنفيذها بنفس الطريقة، عكست استراتيجية الاحتلال الهادفة لتخريب وتفجير وتدمير والقضاء على الأهداف المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني أينما كانت، بما في ذلك داخل إيران، رغم أن هذا يحمل خطر انفجار أوسع، ورغم صعوبة العمل في مثل هذه الساحة البعيدة، فذلك لأن التهديد النووي هو الأخطر على الإطلاق، ولعل الإسرائيليين يذكرون الهجوم الإسرائيلي في فبراير 2022 المتمثل بإطلاق الموساد لطائرات بدون طيار اصطدمت بمنشأة في كرمانشاه، ودمرت 250 طائرة بدون طيار ."

وتعكس هذه الاستراتيجية العدوانية الإسرائيلية التي يواصل نتنياهو تنفيذها الآن، تأكيدا على تبني مفهوم الموساد للحرب ضد إيران، ولسنوات عديدة يقود جيش الاحتلال سياسة "المعركة بين الحروب"، وتهدف لإلحاق أضرار جسيمة بالمحاولات الإيرانية لبناء جبهة ثانية ضد إسرائيل في سوريا، واستهداف مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله، وفي الوقت ذاته الحذر من ألا يؤدي للتدهور إلى حرب شاملة.

ورغم مساعي الاحتلال لخلق توازن للردع المتبادل ضد إيران وحزب الله، فإن الرسالة التي يسعى لنقلها أن النشاط العدواني في إيران يجب أن يكون روتينيًا مثل العدوان المتواصل في باقي الجبهات المعادية للاحتلال، بما في ذلك استهداف العاملين الإيرانيين بمشاريع سرية للغاية؛ وضرب مروحيات رباعية لمنشآت تصنيع الصواريخ، وزيادة في نطاق وقوة الهجمات الإلكترونية ضد إيران .
الخلاصة أننا أمام تطور مهم في الساحة الحربية، لأن هجوم أصفهان كان يهدف لإحباط إدخال أسلحة سعى الإيرانيون لإنتاجها، وقد يكون لإدخالها في ساحة المعركة تأثير سلبي على ميزان القوى في المنطقة من وجهة نظر الاحتلال، ما يجعلها تطورا أكثر دراماتيكية، ولذلك فقد بادر لاستهدافها، لكن ذلك لا يضمن أن ينجح دائما في إحباط الجهود المعادية له.

* * *

الجيش الإسرائيلي يرفع حالة التأهب... قلق من هجوم إيراني بالمُسيرات أو الصواريخ

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

رفع الجيش الإسرائيلي من حالة التأهب في صفوف قواته في أعقاب الهجوم بالطائرات المسيّرة الذي استهدف مصنعا عسكريا، في مدينة أصفهان بوسط إيران، بحسب ما أفادت هيئة البث الإسرائيلي العام ("كان 11")، مساء الإثنين، وسط مخاوف من رد إيراني محتمل، قد يتمثل بشن هجوم صاروخي أو بطائرات مُسيّرة من اليمن أو سورية، على أهداف إسرائيلية. وخلال الساعات الماضية، عقد مسؤولو أجهزة الأمن الإسرائيلية، مناقشات لوضع تقديرات حول موعد الرد الإيراني المحتمل على الهجوم الذي أكدت تقارير وردت في وسائل إعلام أجنبية، نقلا عن مسؤولين غربيين ومصادر استخباراتية، أن الموساد هو الجهة المسؤولة عن تنفيذه من داخل الأراضي الإيرانية، واستهدف منشأة عسكرية في أصفهان.

وذكرت "كان 11"، في وقت سابق، الإثنين، أن رئيس الموساد، دافيد برنياع، غادر اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) قبل الساعة العاشرة بقليل من مساء أول من أمس السبت، وعندما صدرت التقارير عن الهجوم في أصفهان، ولم يعد إلى الاجتماع بعد ذلك. ووفقا للقناة الرسمية الإسرائيلية فإن أجهزة الأمن الإسرائيلية تتوقع أن يتراوح الرد الإيراني من استهداف سياح إسرائيليين أو رجال أعمال في الخارج أو سفارات ومقارات تابعة لوزارة الخارجة الإسرائيلية، وقد يصل إلى حد شن هجوم عبر الصواريخ أو المسيرات الانتحارية المتفجرة، تنطلق من اليمن أو سورية، وتستهدف مواقع إسرائيلية.

كما قال مسؤول إيراني، في تصريحات لقناة "الجزيرة"، إن الترجيحات تشير إلى أن المسيرات في الهجوم على منشأة عسكرية بإقليم أصفهان وسط البلاد انطلقت من داخل إيران، وعلى مقربة من الموقع المستهدف، مضيفا أن المؤشرات الأولية تقود إلى أن إسرائيل متورطة في الهجوم، ولا بد من متابعة التحقيق. وأضاف المسؤول الإيراني أن إسرائيل تعرف جيدا أنها ستتلقى ردا، وهذا ما حدث سابقا بعيدا عن الضجيج وكثرة التصريحات. مشيرا إلى أن "هناك من يلعب بالنار ولا شك لدينا بأنه سيكون أول من يحترق في حال قرر إشعال حرب إقليمية."

ووفقا لـ"كان 11" فإن مسؤولين أمنيين إسرائيليين أجروا مناقشات مكثفة في الـ24 ساعة الماضية، "في محاولة للتنبؤ بشأن توقيت الرد الإيراني المتوقع على هجوم أصفهان"؛ وقالت إنه بالإضافة إلى الأهداف المحتملة في إسرائيل، تستعد أجهزة الأمن الإسرائيلية لاحتمال استهداف سياح ورجال أعمال ومقال دبلوماسية

إسرائيلية في الخارج، في هجمات إيرانية محتملة. كما لفتت القناة إلى قلق إسرائيلي من إمكانية أن تستهدف إيران سفن إسرائيلية أو مرتبطة بإسرائيل، معتبرة أن ذلك يسبب "صداعا" لأجهزة الأمن الإسرائيلية.
واعتبرت "كان 11" أن الهجوم في أصفهان والاستهدافات الجوية التي طاولت شاحنات في شرق سورية "تقل أسلحة إيرانية" خلال الساعات الـ24 الماضية، تعزز "الحافز" لدى طهران بتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية.

* * *

هآرتس: لا يوجد لدى حكومة اليمين حل حقيقي لمواجهة العمليات

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

منذ قتْل المواطنين السبعة في العملية في نفيه يعقوب في القدس، مساء الجمعة، قام ثلاثة مقلدين لـ "المخرب"، الذي عمل هناك. في مدينة سلوان في القدس، وفي مفترق طرق الموغ في غور الأردن، وفي مستوطنة كدوميم في "السامرة."
عمل الفلسطينيون بصورة مشابهة، ولكنها أقل قتلاً. في القدس كان "المخرب" فتى ابن 13 سنة، ووجه برد سريع وفعال من قبل ضابط في إجازة، لكنه تمكن من اصابة هذا الضابط وابنه، وفي الغور هرب "المخرب" من المكان في أعقاب توقف سلاحه بعد أن أطلق رصاصة واحدة، وفي كدوميم تمت تصفية شاب فلسطيني يحمل سلاحاً يطلق الرصاص البلاستيكي، حيث تم تشخيصه، وأطلقت النار عليه من قبل قوة حماية مدنية في الوقت الذي كان يحاول فيه التسلل إلى المستوطنة.
تظهر هكذا موجة التقليد بإلهام النجاح الأول. في العمليتين الأوليين استخدم "المخربون" المسدسات.
في السنة الأخيرة تم ضبط مئات المسدسات المهربة، أثناء محاولات إدخالها إلى إسرائيل وإلى "المناطق" من حدود الأردن ولبنان ومصر.
يجب الافتراض بأن محاولات عديدة لتهريب السلاح ما زالت تنجح. الضفة الغربية وبعض البلدات العربية في إسرائيل مليئة بالسلاح. هذا هو الفرق الرئيس بين فترة "الإرهاب" الحالية التي بدأت في آذار 2022 وموجة "الإرهاب" السابقة في الأعوام 2015 و2016، في حينه كانت هذه بالأساس عمليات طعن ودهس، وأحياناً هجمات بسلاح مرتجل (رشاش من نوع كارلو). الآن، ابن 13 سنة يمكن أن يضع يده على سلاح قاتل وأن يتسبب بضرر يتناسب معه.

حقيقة أن الحديث يدور، هذه المرة، عن موجة "ذئاب منفردة"، "مخربين" في معظمهم لا يوجد لهم انتماء تنظيمي، تصعب العثور عليهم مسبقاً وتزيد الإحباط في الطرف الإسرائيلي.

إلى جانب الغضب والخوف العادي في مثل هذه الحالات يبرز موضوع آخر وهو أن الأحزاب التي تشكل الائتلاف الجديد ربحت مكاسب سياسية من مهاجمة الحكومة السابقة بسبب ما وصف كعجز أمام "الإرهاب." الآن من الواضح أنه أيضا لا يوجد لديها حل حقيقي أو خطة عملية مفصلة لمواجهة تسارع العمليات. وتعود رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على نثر الوعود القاطعة حول محاربة "الإرهاب" والاكتفاء بشكل عام بخطوات منضبطة جداً.

هذا الترتيب غير مقبول على شركائه في الائتلاف. وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، نفد صبره منذ تم أخذه من طاولة السبت وكان عليه أن يصل للمرة الأولى إلى ساحة العملية وهو يتحمل مسؤولية حقيقية، في حين أنه توجد لوزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الأكثر تخطيطاً وحساباً، أجندات هجومية واستيطانية خاصة به، هي غير منسقة بالضرورة مع نتنياهو.

ما زال ممثلو الجيش و"الشاباك"، الذين جاؤوا للمشاركة في جلسة الكابينت في منتهى السبت، يتصرفون حسب نظرية القتال التي كانت مقبولة على حكومات إسرائيل على مر الأجيال في أحداث مشابهة. ومثلما في العام 2015 اقترحوا نشر المزيد من القوات على الأرض، في الضفة وفي القدس، وتعزيز السيطرة الاستخبارية وزيادة حجم اعتقالات المشبوهين والانتظار بصبر إلى أن تجلب هذه الخطوات نتائج. في المقابل، تحفظوا على عقاب جماعي أو عمليات استعراضية أخرى، بذريعة أن إسرائيل يجب أن تسعى إلى ضبط التوتر وليس تصعيده. ولكن هذا ليس هو الذي أراد بعض الوزراء سماعه. في نهاية المطاف تبنى الكابينت سلسلة قرارات، منها جزء كما يبدو مثلما في السابق سيتم التراجع عنه، وجزء آخر من غير المتوقع أن يقدم فائدة كبيرة في الحرب ضد "الإرهاب". كالعادة يوجد لإسرائيل اهتمام بهدم وإغلاق بيوت عائلات "المخربين"، رغم أن هذه الخطوة مختلف عليها منذ عشرات السنين، ولم يتم التوضيح إذا كانت تردع أبناء عائلات "الإرهابيين" أو جيرانهم أو إذا كانت تغذي بالفعل الرغبة في الانتقام.

تفاخر نتنياهو، أول من أمس، على صفحته في تويتر بقرار الإغلاق الفوري لبيت "المخرب" ابن الـ 13 الذي عمل في سلوان، رغم أن هذا الإغلاق على الأغلب يتم رداً على قتل إسرائيليين (في حالة المصابين في العملية حدث تحسن). أيضا الفائدة الكامنة في خطوات أخرى، تمت مناقشتها، من طرد عائلات "المخربين" من شرق القدس إلى مناطق السلطة الفلسطينية وحتى الإقالة الفورية من أماكن العمل لعمال عرب عبروا عن تأييدهم لـ "الإرهاب"، يبدو أنه مشكوك فيها.

هنا يمكن الافتراض بأنه مثلما في السابق، هذه الخطوات لن تطبق بسهولة. يعرف رئيس الحكومة أن العقاب الجماعي القاسي مثل طرد عائلات "المخربين" لن يجتاز اختبار المحكمة العليا. ربما أن الأمر مريح له في إطار الحرب الكبرى التي يديرها ضد جهاز القضاء.

في جلسات الكابينت تظهر هناك بلورة لمحور بين نتنياهو ووزير الدفاع، يوآف غالانت، حول دعم ما وصف في جلسة أول من أمس كمراقب، عضو الكنيست آريه درعي. وفي الغرفة من جربوا موجات "إرهابية" سابقة في الماضي لا يسارعون إلى الاندفاع. ولكن الحكومة الجديدة تجلب معها أصواتاً جديدة. لا يدور الحديث فقط عن بن غفير، الذي ظهوره ورسائله في الشبكات الاجتماعية غير مختلفة عن مشاكسته في الخارج. وما يبثه سموتريتش بسيطرة ذاتية كاملة ليس أقل خطراً على المدى البعيد.

يريد وزير المالية استغلال الفرصة لتوسيع المستوطنات ومواصلة الوعظ والدعوة إلى إضعاف السلطة الفلسطينية في الطريق لإسقاطها. من المشكوك فيه إذا كانت تحذيرات جهاز الأمن، التي بحسبها يمكن أن يقود انهيار السلطة إلى انتفاضة ثالثة وتحمل المسؤولية من جديد من قبل إسرائيل على مدن الضفة، تقلقه وبحق.

من الجدير الانتباه إلى تطور آخر، يقلق أيضاً كما يبدو نتنياهو والذي ذكر أيضاً في الإحاطات الأمنية للوزراء. ودعا رئيس الوزراء في الأيام الأخيرة المواطنين الإسرائيليين إلى عدم أخذ القانون بأيديهم. وفي خلفية أقواله عشرات الأحداث التي حدثت في الضفة منذ العملية في نفيه يعقوب. وفي حالات كثيرة خرج المستوطنون إلى الشوارع، وقاموا برشق السيارات الفلسطينية بالحجارة. ولكن إضافة إلى ذلك سجلت على الأقل عمليتا إحراق لسيارات وبيوت فلسطينية في قرية عقربة وفي قرية ترمسعيا. عادت مناطق الضفة لتتصرف مثل الغرب السائب بصورة تزيد احتمالية توسيع دائرة الانتقام بين الطرفين.

* * *

القناة الـ 12: أمام "الإرهاب" لا يوجد سوى طريق واحد لا نرغب بتجربته

بقلم إيهود يعاري

ترجمة: فاتن أيوب . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

دعونا نعود باختصار لنهاية الانتفاضة الثانية: في عام 2003 أجبر الرئيس جورج بوش ياسر عرفات على تغيير قوانين السلطة الفلسطينية وتعيين أبو مازن رئيسًا للحكومة – منصب لم يكن موجودًا في ذاك الحين. في الوقت نفسه، تم نشر "خارطة الطريق" من طرف الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة) كخطة مرحلية، والهدف منها التوصل في نهاية التهدئة الكاملة لإقامة دولة فلسطينية على حدود

مؤقتة، وبعد ذلك لتسوية شاملة. وقد استثمر حينذاك السياسي اللامع، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق توني بلير، من مقره بالقدس، كل قدراته في سبيل تعزيز الخطة. لكن كل ذلك كان عبثًا: بعد المرحلة الأولى من التطبيع ووقف أغلب العمليات، لم يتم تسجيل أي نجاح. ومن ثم، بعد احتلال الضفة الغربية مجددًا في عملية "السور الواقي" – تراجعت موجة العمليات في الانتفاضة، التي أشعلها عرفات وهو يعطي إشارات لحماس بالانضمام.

لا فائدة من إعادة صياغة "خارطة الطريق" تلك، وذلك لأن الأبرياء من اليسار الحالم ما زالوا يؤمنون أن الفلسطينيون مستعدون لتسوية تاريخية مقابل "دولتهم" البائسة. ومع ذلك، من الممكن والمرغوب به البدء، من خلال مساعدة خارجية، في عملية استعادة السلطة الفلسطينية، احياء أجهزتها الأمنية المنهكة وأولًا وقبل كل شيء تطوير الاقتصاد، الخدمات والبنى التحتية. مثلما فرض بوش على عرفات تعيين رئيس حكومة رغمًا عنه، بحيث يعمل مع الغرب، هكذا يجب الآن حشد للمرة الثانية، وهذه المرة بدون بوتين، إدارة بايدن والدول المانحة من أجل اجبار أبو مازن على استبدال الحكومة العاجزة، برئاسة المحرض محمد اشتيه، ضمن حكومة يستعد أفرادها للبدء ببناء أنظمة عامة فاعلة. حين يشعر السكان أنها تعمل لأجلهم سيتغير كل شيء.

للأسف الشديد أن دكتور سلام فياض لم يتمكن من العودة لرئاسة الحكومة وتحقيق رؤيته في بناء دولة على الطريق. لكن هناك خيارات أخرى. في حال أقنعت إسرائيل الغرب بوضع شروط لتحويل الأموال لرام الله وهي تغيير دراماتيكي لسياسات السلطة الفلسطينية واتجاهها، فببساطة لن يكون أمام أبو مازن خيارًا سوى الخضوع. إنه مضطر للاستمرار في الحصول على أموال المساعدات من أجل توفير رواتب للقطاع العام الخاص به. من المهم أيضًا أن الدول العربية، بالأخص دول الخليج، تنضم للمهمة على أساس أنه يجب انقاذ السلطة الفلسطينية من التفكك .

سيكون ذلك ثمنًا معروفًا من البداية: الالتزام بتجنب التوسع في مناطق الاستيطان وإقامة آلاف الوحدات السكنية الجديدة، عدم المساس بالمنطقة التي تقع بين القدس ومعاليه أدوميم، السماح للفلسطينيين بممارسة الأنشطة في مناطق ج، مساعدة إسرائيلية للحكومة الجديدة. هذا يعني: عكس ما أراد سموتريتش أن يحققه في سياسات إسرائيل، وبالطبع لا وجود لبن غفير في الحرم القدسي. هذا، في رأيي المتواضع منذ سنوات، هو المسار الذي يجب اتباعه. ليس لدي أوهام بأن نتنياهو مستعد لذلك، بالتأكيد ليس مع شركائه الحاليين في الائتلاف.

وهناك حاجز آخر غير ضروري: الإسرائيليون لم يدركوا بعد، في أغلب الأحيان، أننا في خضم انتفاضة مختلفة عن سابقاتها. ليس لها بعد جماهيري كما في الانتفاضة الأولى ولا يقف خلفها منظمة معينة وسلسلة قيادة كما في الثانية. كما أنها لا تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي مثل "انتفاضة السكاكين". كلها عبارة

عن مبادرات أفراد، تعبوا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية معًا. من الصعب على الاستخبارات مراقبة مثل هذه العمليات ومن الصعب الرد عليهم.

باختصار: يجب أن نصعد في طريق يتجاوز حد الكمال في الإعداد العملياتي ويصعد إلى مستوى سياسي.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: يجب تجديد شكل "الجيش الإسرائيلي" حسب مهامه

بقلم عوفر شيلح وتامر هايمان وليران عنتبي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تنقسم قوة "الأمن الإسرائيلية" بقيادة "الجيش الإسرائيلي"، إلى أقسام كبيرة ومعقدة بحكم طبيعتها التنظيمية وطبيعة دورها الذي هو الدفاع عن "الدولة" في العمل اليومي وكونها "بوليصة تأمين" للحالات التي لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً، إنها مبنية بطريقة متدرجة، مع الحد الأدنى من المخاطر والخوف من الصدمات التي لا يعرف تأثيرها. ومع ذلك، أدت العديد من العوامل -التي كان تأثيرها واضحاً لفترة طويلة- إلى حقيقة أن هناك حاجة لإجراء فحص متعمق لهذه المنظمات الأساسية، مع الاعتراف بالحاجة إلى إجراء تغييرات فيها، بحذر ومسؤولية.

في عام 2015 صرح رئيس الأركان -في ذلك الوقت- "غادي إيزنكوت" أن "الجيش الإسرائيلي" يحتاج لإجراء تغيير جوهري من شأنه أن يستجيب لحاجة التكيف مع تحديات المستقبل، وخصائص الحروب والمواجهات الحديثة، ولاستخدام موارده بشكل أكثر جدوى، وذلك بعد حوالي أربع سنوات بدون خطة وميزانية معتمدة ومتعددة السنوات للجيش.

التغييرات التي تتطلب الاستعداد من جديد

1. **تغيير في طبيعة التهديد والتحدي:**

تم بناء "الجيش الإسرائيلي" من خلال ميزانيات ضخمة لسيناريوهات صراع واسع النطاق على حدود "دولة إسرائيل"، لم يختف هذا التهديد، وإمكانية حدوث تغييرات سريعة في منطقتنا غير المستقرة لا ينبغي تجاهله أيضاً؛ ومع ذلك، فإن الاحتياج الحالي هو الاستعداد لمواجهة معقدة ومتعددة الساحات، والتي ستتطلب العمل في دوائر بعيدة وفي الوقت نفسه على حدود "إسرائيل"، وحتى

داخل الدولة نفسها كالأضرار التي تلحق بالجبهة الداخلية والصراعات الداخلية، كما حدث خلال عملية "حارس الأسوار."

2. **التغييرات في وجه الحرب:**

يُنظر اليوم إلى احتلال الأراضي والاحتفاظ بها لفترة طويلة على أنه عيب وليس وسيلة للحسم؛ فالعدو يختبئ بين السكان المدنيين، ما يحد من النشاط؛ ويتم جزء كبير من المواجهة في ساحة الوعي "لمواطني إسرائيل"، وسكان الدول ومناطق النزاع، وكذلك المجتمع الدولي، وتوضح الحرب في أوكرانيا هذه التغييرات بدقة.

3. **التغيرات التكنولوجية:**

إن الوسائل القتالية غير المأهولة في الجو والبر والبحر، والحاجة إلى الدفاع والقدرة على الهجوم في السايبر، وقوة النيران والتحكم فيها ومزايا العمل الشبكي المتكامل – كل ذلك يخلق إمكانات جديدة للعمل ويتطلب دفاعاً ضد التهديدات الجديدة على جبهة القتال وفي الجبهة الداخلية.

4. **التغييرات في "المجتمع الإسرائيلي:"**

انخفاض الإحساس بالتهديد الوجودي، والنمو الديموغرافي للقطاعات التي لا تخدم في الجيش والقضايا السياسية التي لم تحل – كل هذه الأمور تؤثر على مفهوم قيمة الخدمة والقدرة على التجنيد والاحتفاظ بالمتميزين والمطلوبين في "الجيش الإسرائيلي"، والاستفادة من الموارد المطلوبة للدفاع عن البلاد.

هناك جهد ثابت بين النشاط المستمر الذي يهدف إلى التعامل مع التهديدات مثل الإرهاب ومحاولات العدو لمراكمة قوته، وبين بناء القوة لمعركة كبيرة، وهذا ينطبق بشكل خاص على "الجيش الإسرائيلي" الذي يجب أن يبرز بشكل كامل فقط في سيناريو مثل هذه المعركة، وأكثر من ذلك في الذراع البرية التي تشكل الجزء الأكبر من القوة. بالإضافة إلى المهام الأمنية في الضفة الغربية، والتي تُشغل معظم وحدات القوة العملياتية التي يتم تشغيلها على أساس يومي، ولكنها تختلف في طبيعتها عما يطلب منها في سيناريو الحرب، حيث يتم التركيز بشكل حقيقي على "المعركة بين الحروب" التي يتجسد فيها جزء صغير جداً من القوة، في ظل ظروف التفوق الكبير في الاستخبارات والقوة الجوية.

.إن مفهوم التشغيل الذي تم التعبير عنه في معارك وجولات القتال الكبيرة نسبياً، والذي يعد بشكل أساسي نشاط مضاد (صد) أثناء الدفاع، هو نشاط ينصب تركيزه الرئيسي على إطلاق النار وتجنب استخدام

القوة البرية قدر الإمكان ويؤدي إلى إطالة القتال، وهو أمر لا يتناسب مع السيناريو متعدد الساحات الذي يجب بناء القوة على أساسه.

.إن وصول إيران إلى وضع دولة العتبة النووية، التي تبعد مسافة قرار ووقت قصير من الحصول على قدرة نووية، يتطلب الاستعداد لوضع تكون فيه هذه القدرة في يديها، وحتى في أيدي دول أخرى في المنطقة.

بدائل لسياسة الأمن الحالية..

على مر السنين، تم طرح بدائل مختلفة للسياسة الأمنية القائمة، سواء في جوانب المفاهيم الأساسية أو في جوانب بناء القوة المطلوبة في مواجهة تحديات العصر.

وبديلاً لمفهوم أن "إسرائيل" يجب أن تدافع عن نفسها بمفردها، تم تقديم مقترحات لتحالفات دفاعية مع الولايات المتحدة، أو تحالف الناتو، أو إطار لتحالف إقليمي مع شركاء حاليين أو مستقبليين، في الاتفاقيات السياسية المهددة أيضاً من إيران والعناصر الإرهابية، لكن الخيارات مثل الانضمام إلى تحالفات دفاعية مثل حلف الناتو، أو إبرام مثل هذا التحالف مع الولايات المتحدة ليست واقعية، وقيمتها الحقيقية تتطلب دراسة أو فحصاً دقيقاً.

إن الاعتماد على قوة أجنبية لا يتناسب مع طبيعة وتقاليد "إسرائيل" و"الجيش الإسرائيلي"، ولا القوة المستمدة من نموذج "جيش الشعب" ولا القدرة على الاستجابة بسرعة نسبية للتغييرات المحتملة في طبيعة المنطقة. كما تم أيضاً طرح طلب لتوسيع موارد الأمن، إلى درجة تثبيت الإنفاق على الدفاع بشكل دائم يتم تخصيصها من الناتج المحلي الإجمالي، تكون أعلى من النسبة المخصصة حالياً، وهذا الطلب يتعارض مع الرؤية الكاملة "للقوة الإسرائيلية" كقوة اقتصادية وتكنولوجية، وتتعارض كذلك مع الاحتياجات الاجتماعية التي لها تأثير كبير على الحصانة الوطنية.

بسبب التغيرات في شكل الحرب والعدو والتردد الذي ظهر في استخدام القوة البرية "للجيش الإسرائيلي"، طُرح خيار تقليص قوة المناورة إلى الحد الأدنى، والاعتماد على استخدام القوة المضادة، لكن هذه التوجه قد يحرم "الجيش الإسرائيلي" من أداة أساسية لتحقيق أهدافه -لاختلاف طبيعة تهديد العدو والاستعداد لتغييرات سريعة وبعيدة المدى في المنطقة- بطريقة سيكون من الصعب والمُكلف التراجع عنها.

لا ينبغي أن تطبق فكرة إلغاء التجنيد الإجباري في ضوء الصعوبات السياسية والاجتماعية، فالاحتياجات المتغيرة في القوى البشرية والزيادة في أفواج التجنيد، التي انعكست أيضاً في استطلاعات الرأي العام المختلفة

لأن التجنيد الإجباري هو أساس التفوق النوعي لدى "الجيش الإسرائيلي" لأنه يضم إليه شرائح نوعية من المجتمع لا تنخرط في البلدان التي لديها جيش متطوع مقابل أجر. علاوة على ذلك، فالحجم المطلوب للجيش في أي مخطط معقول أو مرجح للتهديدات التي تتعرض لها "إسرائيل" أكبر من أن يكون مجدي اقتصادياً. ووفقاً لذلك، تم تصميم التغييرات المقترحة أدناه على أساس أنه لا ينبغي إلغاء التجنيد الإلزامي، أو التخلي عن قوة مناورة نوعية وكبيرة، أو الاعتماد على شراكة دولة أجنبية في الدفاع عن "إسرائيل" أو تغيير إطار الموارد الموجودة بشكل كبير كما حدث بعد حرب 1973.

التغييرات المطلوبة وطرق تصميمها:

السيناريو المرجعي – مواجهة متعدد الساحات في جميع الدوائر:

في هذا السيناريو ستكون "إسرائيل" مطالبة بالعمل في وقت واحد في دوائر بعيدة ضد إيران، التي ستطلق النار على أراضيها ليس فقط من الأراضي الإيرانية، ولكن أيضاً من ساحات أخرى؛ وستتواجه مع حزب الله، ومع مخزونه الهائل من الصواريخ والقذائف الصاروخية. وستواجه خطر إطلاق النار من قطاع غزة، وفي الوقت نفسه مع مواجهات واسعة النطاق في الضفة الغربية ومع اضطرابات داخل "إسرائيل" نفسها.

.يجب أن يتضمن الإنجاز المطلوب جداول زمنية، من منطلق الاعتراف بالحاجة الضرورية والملحة لتقصير مدة المعركة، وإنشاء تسلسل هرمي للتهديدات وترتيب التعامل معها، كما يجب تقصير مدة المعركة المحدد في استراتيجية "الجيش الإسرائيلي" باعتباره -ضرورة ثابتة ودائمة- يواجهها الجيش. هذا الأمر مطلوب بشكل خاص في مواجهة سيناريو تتلقى فيه الجبهة الداخلية في "إسرائيل" رشقات غير مسبوقة من الصواريخ والقذائف الصاروخية من جميع المديات. كما يجب تحديد مدى الوقت الذي يُطلب فيه من "الجيش الإسرائيلي" والأجهزة الأمنية الأخرى تحقيق النصر على كل جبهة، وقدرة الجيش على إنجاز نصر واضح في كل ساحة، وما يجب القيام به بشكل متزامن أو بشكل متدرج.

.يجب أن تتضافر الجهود السيبرانية، والعمل السري، والحرب القانونية، والحرب على الوعي، للوصول إلى الإنجاز المطلوب. وحيثما كان ذلك ممكناً، يجب أن تحل أساليب العمل هذه بدل العمل العسكري العلني، من أجل التركيز على بناء القوة من أجل أهداف حقيقية، ولزيادة كفاءة استخدام جميع الموارد قدر الإمكان.

في بناء القوة، يجب التركيز على الكتلة الحرجة النوعية التي يمكن تشغيلها في ظل ظروف حقيقية، على حساب الكم "العريض" الذي لن يتم تشغيله. ويمتلك "الجيش الإسرائيلي" قدرات استخبارية وجوية ونارية

تفوق بعدة مرات قدرات العدو في جميع الدوائر، كما طورت "إسرائيل" أول أنظمة دفاع سلبي ونشط في العالم من أجل المركبات القتالية المدرعة، ودفاع جوي للقوات وتشويش لوسائل العدو.

القوات البرية

يجب أن تُبنى القوة البرية وفقاً لمفهوم التنوع:

- **نظام عمليات في العمق وعمليات خاصة** –مع دمج جميع الأبعاد (الجوية، والبحرية، والبرية، والإلكترونية) وإعداد خطط موثوقة لتحركات تشغيلية مهمة لتحقيق النصر.

- **الفرق الهجومية** –يجب أن تنشئ كتلة حرجة قادرة على العمل في أراضي العدو بطريقة محمية ومجدية، والوصول إلى حيث يلزم، وتحقيق نصر واضح في كل مواجهة.
من خلال هيكلية هذه الفرق، يجب تنفيذ أقصى قدر من اللامركزية والاستقلالية للقوة، لأنه في ظل ظروف المواجهة متعددة الساحات سيتطلب من الكتائب والألوية العمل بمعلومات استخبارية جزئية قليلة.
ويجب أن تكون قادرة على العمل بشكل مستقل في المناطق التي سيتم تخصيصها لها مع استخدام طائرات "قوات الطيران البرية" -بشكل أساسي بدون طيار- وقدرات إطلاق النار التي يتم تشغيلها من قبلها، هذا المبدأ سيحافظ أيضاً على مفهوم القيادة المستقلة والمبادرة، التي تعتبر روح "الجيش الإسرائيلي"، كما يجب أيضاً الاستعداد لتفعيل قدرات نارية ووسائل غير مأهولة من قبل العدو.

- **الفرق الدفاعية** –ستحمي حدود "إسرائيل" والمستوطنات النائية وستعمل في مناطق أمامية متقدمة قريبة من الحدود من أجل تحسين الوضع التكتيكي، باستخدام قدرات محددة سلفاً ومتاحة وتعمل تحت إمرتها.
وستشمل هذه الفرق على القوى التي ستعمل على منع إلحاق الأذى "بالإسرائيليين" والحفاظ على حرية العمل في مناطق الضفة الغربية، في حالة نشوب مواجهة واسعة النطاق.

- **قوات الجبهة الداخلية** –والتي تضم قوات فرض النظام والدفاع من "العمليات النضالية" في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، قيادة الجبهة الداخلية، والشرطة، وقوات الإطفاء والإنقاذ.
وستعمل هذه القوات على حماية أرواح "الإسرائيليين"، وتقليل الأضرار التي تلحق بالجبهة الداخلية قدر الإمكان، ومعالجة المصابين والحفاظ على النظام، ويجب تعزيز هذه القوات مع تخصيص موارد

إضافية من القوى البشرية والميزانية لتعزيز حرس الحدود و"الشرطة الإسرائيلية" بشكل عام وغيرها من الهيئات.

الذراع الجوية والفضاء ونظام النيران والقدرات السيبرانية

يجب أن يركز سلاح الجو على بناء القوة للدفاع عن أجواء البلاد، ومهاجمة الأهداف الإستراتيجية والمنظوماتية للعدو، والمشاركة في المعركة البرية في الأماكن التي يتطلب فيها وسائل جوية "ثقيلة" للنيران، والنقل، والخدمات اللوجستية والإخلاء، ويجب أن تبني القوات الجوية قدرات موسعة تسمح لها بتحقيق التفوق الجوي والاستفادة من قدراتها في أي مكان.

في الوقت نفسه، يجب تطوير مجال الفضاء وتعزيزه، حيث تتمتع "إسرائيل" بتفوق كبير على منافسيها، وفي هذا المجال من الممكن التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع أطراف خارجية. يجب أن يستمر تطوير أنظمة الاعتراض، بما في ذلك النشر والجهوزية العملياتية للأنظمة القائمة على الليزر.

في الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحاً "للجمهور الإسرائيلي" أنه في معركة شديدة على الجبهة الشمالية لن يكون لنظام الدفاع النشط القدرة على توفير حل كامل للصواريخ والقذائف الصاروخية التي سيتم إطلاقها على "إسرائيل"، وبالتالي يجب الاستثمار في حلول لتحصين وحماية الجبهة الداخلية وسلوك الجمهور، ويجب تحديد مؤشرات الجاهزية لبناء القوة في مجال الدفاع ضد الصواريخ.

كما يجب تعزيز قدرة "الجيش الإسرائيلي" الصاروخية ودقة النيران من مسافة بعيدة، مع تحديد المهام وتوزيعها بينها وبين النيران من الجو. كما يجب تعزيز نظام الدفاع السيبراني للبنى التحتية للحوسبة الأمنية ويجب تقديم الدعم لحماية البنى التحتية الأساسية والشركات المدنية التي قد يؤثر الضرر فيها على "الاقتصاد الإسرائيلي"، في الوقت نفسه، يجب إضفاء الطابع الرسمي على نظرية تشغيل الجهد السيبراني الهجومي ويجب بناء قوة مناسبة، سواء على مستوى قيادة الأركان ودعم الجهود التشغيلية على مستوى مقر القيادة والفرقة.

هيئة الأركان العامة والمستوى التشغيلي

في ضوء التغييرات المطلوبة، يجب فحص هيكلية هيئة الأركان العامة وحجمها وهيكلية القيادة والسيطرة والعلاقة بينها وبين القيادات المناطقية والأذرع أو الأسلحة أثناء الحرب. وهذا من مفهوم يؤكد اللامركزية

والاستقلالية وإفساح المجال لمبادرة المستوى التشغيلي وزيادة الكفاءة في استخدام القوة في سيناريو يقاتل فيه "الجيش الإسرائيلي" في وقت واحد على جبهات بعيدة عن بعضها البعض ومختلفة في طبيعتها.

القوى البشرية

يجب تنفيذ تغيير شامل في نموذج القوى البشرية في "الجيش الإسرائيلي"، من التجنيد إلى التقاعد وفي جميع الوحدات أو الأنظمة – الخدمة الإلزامية والدائمة والاحتياط-، ومبادئ هذا التغيير المطلوب مماثلة لتلك المفصلة هنا في مجالات أخرى من بناء القوة: التنوع والكفاءة والتكيف مع احتياجات الساعة وروح العصر، كل هذا مع الحفاظ على التجنيد الإلزامي ونموذج "جيش الشعب."

الميزانية والتشريع والرقابة

.يجب الموافقة على ميزانية متعددة السنوات "للجيش الإسرائيلي"، وكما ذكرنا، لا ينبغي تغيير إطار الإنفاق على الدفاع بشكل جذري، ولكن يجب تغيير الأولويات داخله، سواء بين الأجهزة الأمنية المختلفة وداخلها.

.يجب استكمال الاستعدادات لتغيير الميزانية الذي سيتم تطبيقه اعتباراً من عام 2025، عندما يتم تدريجياً إلغاء أموال المساعدات من الولايات المتحدة، ويزداد العبء على ميزانية الدفاع بعدة مليارات.

.يجب استكمال العمليات التشريعية المتعلقة بالتجنيد في "الجيش الإسرائيلي"، وإنشاء خدمة مدنية أمنية، والتغييرات المطلوبة في مجال القوى البشرية.

.يجب إضفاء الطابع الرسمي على الإشراف الحكومي على أجهزة الاستخبارات من قبل وزير خاص في مكتب رئيس الوزراء، فاليوم يقوم بذلك رئيس الوزراء نفسه، الذي هو بالطبع من يصدق على استخدام القوة العسكرية والسرية، لكنه غير قادر على مراقبة التغييرات التنظيمية والمتعلقة بالميزانية عن كثب في هذه الهيئات.

التحضير لاحتمال حصول إيران والمنطقة على أسلحة نووية

من الضروري التحضير، تحت مسؤولية رئيس الوزراء ووزارة الجيش، لسيناريو تحقيق القدرة النووية في الشرق الأوسط (إيران ودول أخرى)، مع دراسة البدائل للسياسة الموصى بها، ومفهوم التشغيل والآثار المترتبة على بناء القوة. قد لا يتطلب مثل هذا الموقف الاستعدادات المادية مع استثمار كبير في الدفاع فحسب، بل

يتطلب أيضاً تحدي الافتراضات الأساسية المتعلقة بسلوك مختلف الأعداء أثناء المواجهة، واستقرار الأنظمة في المنطقة وحقيقة وجود الردع في العصر النووي، والذي يختلف اختلافاً جوهرياً عن الردع التقليدي.

تهديد الطائرات بدون طيار

هذا العام أيضاً أثبت نظام القبة الحديدية فعاليته، فخلال عملية "بزوغ الفجر" (آب / أغسطس 2022)، تم إطلاق أكثر من 1000 صاروخ على "إسرائيل" خلال يومين، تم اعتراضها بنجاح بواسطة القبة الحديدية بنسبة نجاح بلغت 96في المئة، ومع ذلك هذا لا يكفي عندما نشير إلى تحديات المستقبل. توضح الحرب في أوكرانيا ساحة المعركة المستقبلية التي قد تجربها "إسرائيل"، على سبيل المثال في إطار الحرب في الساحة الشمالية، في حرب أوكرانيا تم استخدام الأسلحة غير المأهولة على نطاق واسع، من بينها أسلحة ذات مستوى منخفض من الدقة، ما تسبب في أضرار جانبية كبيرة والحق الأذى بالمدنيين.

يتم تنفيذ بعض الهجمات على الجبهة الداخلية الأوكرانية باستخدام طائرات بدون طيار انتحارية مثل شاهد -136، التي تحصل عليها روسيا من إيران، فالخبراء الإيرانيون يساعدون روسيا في عملياتهم، كما تزود إيران روسيا بالمعرفة والمكونات التي تمكنها من الاستقلالية في الإنتاج، ويبدو أنها تحصل مقابل ذلك على قدرات سايبر روسية متقدمة.

تحولت الطائرات بدون طيار، بما في ذلك الطائرات بدون طيار الهجومية من جميع الأنواع، في العقد الماضي من كونها وسيلة حصرية في أيدي عدد قليل من البلدان، لتصبح شائعة حتى في الدول الفاشلة وغير المنضبطة والمنظمات غير الدولة. ومع ذلك، فمن الضروري التطرق إلى القضية في سياق أوسع. تشهد الأحداث في أوكرانيا ومراكز الصراع العنيف في الشرق الأوسط أيضاً على تأثير التقنيات المختلفة – بعضها عبارة عن تقنيات رخيصة الثمن ومتوفرة وسهلة التشغيل- على طبيعة القتال نفسه، وتتيح التقنيات نفسها الإعداد السريع ونقل المعرفة وحتى نقل الخبراء أو المشغلين للمساعدة في القتال.

إيران هي واحدة من الدول الرائدة في تصدير مثل هذه النشاطات، والمعروفة باسم Warfighting As A) Service) WAAS. قد يكون للجمع بين التقنيات الجاهزة والمتوفرة والتوسع الشامل للتهديد الجوي على "إسرائيل" آثار إستراتيجية، بالنظر إلى قدرات الاعتراض التي تمتلكها "إسرائيل" حالياً إلى جانب الثغرات في قدرات الدفاع عن الجبهة الداخلية.

من أجل التحضير للتغيير في التهديد الجوي ومن ضمنه تهديد الطائرات بدون طيار، من الضروري توسيع الدفاع عن الجبهة الداخلية، وتوفير وسائل الحماية وتعديل مفاهيم استخدام القوة والاحتماء لدى قوات "الجيش الإسرائيلي"، وكذلك التحضير لامتصاص الضربات واستعادة أو تعافي البنى التحتية الحيوية والبنى التحتية في الجبهة الداخلية المدنية. على الرغم من أنه ليس تهديداً جديداً تماماً، ولكن تعاظم وتغيير طبيعة التهديد المألوف ظاهرياً، لا ينبغي الاستهانة به، وعلى "إسرائيل" أن تتعلم مما يحدث في ساحة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، بسبب احتمال نشوب صراع مع مشاركة أو نفوذ إيراني واتجاهات قد تميز أي ساحة معركة في المستقبل.

إن تعلم الدروس في هذا السياق مهم أيضاً في ضوء النشر القادم لخطة جديدة متعددة السنوات "للجيش الإسرائيلي"، مع دخول رئيس أركان جديد، والتي ستشكل بناء القوة في السنوات القادمة وتؤثر على العقود القادمة.

* * *

رغم قرار المحكمة العليا: حكومة العدو تروج لقانون شرعنة تعيين درعي وزيراً مرة أخرى

يروج ائتلاف حكومة العدو بقيادة حزب شاس لمشروع قانون آخر يهدف إلى شرعنة تعيين رئيس الحزب "أرييه درعي" وزيراً، وإعادته إلى طاولة حكومة نتنياهو. وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية تم تقديم الاقتراح الإثنين لشرعنة تعيين درعي وزيراً دون تدخل أي جهات قضائية في الأمر. وينص مشروع القانون الجديد، على تعديل القانون الأساسي للحكومة، بحيث يتم توضيح أن المحكمة، بما في ذلك المحكمة العليا غير مخولة بإجراء مراجعة قضائية لتعيينات الوزراء وهويتهم لأي سبب من الأسباب، باستثناء شروط الأهلية التي حددتها.

وبحسب الاقتراح، فإن تعيين الوزراء من قبل رئيس الوزراء وبموافقة الكنيست، وكذلك قرار عزلهم من مناصبهم، هي إجراءات وقرارات في صميم عمل الحكومة وتحت سلطتها. لا يوجد ضمان بأن الاقتراح الجديد لن ترفضه المحكمة العليا للعدو. والقانون المقترح يأتي بعد تعديل القانون السابق الذي تمت الموافقة عليه من قبل الكنيست والمعروف **بقانون درعي**، ما أثار ضجة ودفع المحكمة العليا للعدو قبل أسبوعين إلى إلغاء تعيين درعي وزيراً لعدم المعقولية، بسبب إدانته بجرائم رشوة وخيانة أمانة وبأغلبية 10 قضاه وامتناع قاض واحد.

* * *

بن غفير يجري مباحثات تمهيدا لتسهيل إصدار تراخيص لحمل السلاح

ترجمة: محمود مجادلة .موقع عرب 48

يعقد وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير،اليوم الثلاثاء، مباحثات في قسم ترخيص الأسلحة النارية التابعة لوزارته، ضمن مساعيه لتسهيل عملية إصدار ترخيص لحمل السلاح وتقليص مدتها، وذلك في ظل القرار الصادر عن المجلس الوزاري الإسرائيلية للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) خلال اجتماعه، السبت الماضي، بتوسيع منح تصاريح لمواطنين لحمل السلاح وتسريع إجراءات إصدار تصاريح كهذه. وتظهر المعطيات الإسرائيلية أنه عام 2022 الماضي، شهد إقبالا قياسيا وغير مسبوق على تقديم طلبات للحصول على تصاريح لحمل اللأسلحة النارية، إذ قدم نحو 42,236 مواطنا إسرائيليا، طلبا جديدا للحصول على رخصة حمل سلاح ناري خاص؛ ووافق القسم المختص على 10,986 طلبا، في حين أصدر القسم موافقة مشروطة على 4,404 طلبات، ورفض 9,256 طلبا، فيما لا يزال القسم ينظر في 17,373 طلبا (قيد المعالجة). كما تفيد المعطيات بأن هناك نحو 155,168 قطعة سلاح ناري مرخصة في إسرائيل تابعة لـ147,248 شخصا من حاملي التصاريح (بما لا يشمل أفراد الأمن وفي مقدمتهم الجنود وأفراد الشرطة والحراس)؛ ووفقا للتقارير فإن بن غفير يسعى إلى تقليص مدة النظر بالطلبات المقدمة للحصول على ترخيص لحمل سلاح ناري، وذلك عبر مضاعفة عدد موظفي القسم المعني والتابع لوزارة الأمن القومي، بهدف تسريع إجراءات إصدار التصاريح. كما يسعى بن غفير إلى تغيير المعايير والشروط المفروضة على مقدمي طلبات للحصول على ترخيص لحمل سلاح ناري أو ترخيص الأسلحة، بهدف تسهيل العملية و"السماح لمزيد من الإسرائيليين بامتلاك أسلحة نارية"، علما بأن معطيات وزارة الأمن الداخلي التي أوردتها صحيفة "هآرتس" صباح الإثنين، تظهر أن 86 من بين 100 بلدة إسرائيلية، نسبة حاملي السلاح فيها مرتفعة هي مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

معطيات وزارة الأمن الداخلي: 86 من بين 100 بلدة التي نسبة حاملي السلاح فيها مرتفعة هي مستوطنات في الضفة الغربية* "التسليح يستبيح الحيز المدني من جانب أي مسلح يشعر بتهديد، ويناقض كليا للادعاء أنه يعزز الأمن" وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد دعا إلى أن يحمل المزيد من المواطنين السلاح كإجراء احترازي في مواجهة "عمليات محتملة" في الشوارع. في موازاة إعلان الحكومة عزمها تسهيل حصول المواطنين الإسرائيليين على تصاريح لحمل الأسلحة النارية، بعد اجتماع الكابينيت.

ويتبين من المعطيات أن نسبة حاملي السلاح المرخص متدنية جدا في المدن والبلدات، وكذلك المستوطنات الحريدية وفي المدن والبلدات العربية، التي تنتشر فيها ظاهرة السلاح غير المرخص. ويُفسّر الفارق الكبير بين الأماكن التي توجد فيها نسبة مرتفعة من حملة السلاح وتلك التي توجد فيها نسبة منخفضة جدا، على خلفية

المعايير التي تمنح وزارة الأمن الداخلي بموجبها رخصة حمل سلاح. وكان وزير الأمن الداخلي الأسبق، غلعاد إردان، قد خفف معايير منح رخصة حمل سلاح، في العام 2018، وكان في مقدمة هذه المعايير الخدمة العسكرية في وحدات قتالية و"السكن في بلدات يستحق ساكنيها رخصة حمل سلاح"، وهي المستوطنات والبلدات الحدودية وفقا للصحيفة. وبإمكان المتطوعين في إحدى منظمات الإنقاذ الحصول على رخصة حمل سلاح.

وتتصدر مستوطنات "أدورة" في جنوب جبل الخليل و"كريات نتافيم" و"نغوهوت" الأماكن التي توجد فيها أعلى نسبة من حملة السلاح، وتصل فيها النسبة إلى ثُلث سكانها. والنسب المرتفعة لحملة في بلدات داخل إسرائيل وليس في الضفة الغربية هي بلدات حدودية بغالبيتها. وبين السلطات المحلية الكبيرة، تتصدر القائمة مستوطنة "أريئيل"، حيث نسبة حاملي السلاح هي 9.2في المئة، ومستوطنة "معاليه أدوميم" حيث النسبة فيها هي 6في المئة، وتليها قرية المغار بنسبة مشابهة. وفي المقابل، فإن نسبة حاملي السلاح في تل أبيب والقدس هي 1.5في المئة تقريبا، وفي حيفا 1.8في المئة.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تزيل عقبة رئيسية نحو التأهل لبرنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة

واشنطن تنشر معطيات تظهر أن نسبة رفض الطلبات الإسرائيلية كانت أقل من 3٪ كما هو مطلوب، لكنها تحذر الحكومة من أن لديها وقت محدود لتمرير القوانين اللازمة، وضمان مبدأ المعاملة بالمثل للمسافرين العرب

بقلم جيكوب ماغيد

خطى الإسرائيليون يوم الاثنين خطوة هامة نحو تأمين السفر إلى الولايات المتحدة دون الحاجة إلى تأشيرة دخول بعد أشهر من الجهود التي بذلتها حكومتان متعاقبتان في القدس إلى جانب إدارة بايدن لتحقيق الهدف صعب المنال. وأفاد بيان صادر عن السفارة الأمريكية في إسرائيل إن معدل الرفض السنوي لطلبات تأشيرات الدخول في إسرائيل خلال السنة المالية 2022 (1 أكتوبر 2021 – 30 سبتمبر 2022) انخفض إلى أقل من معيار الثلاثة بالمائة للمرة الأولى – وهو مطلب رئيسي لأي دولة تسعى للانضمام إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة.(VWP) ولا يزال يتعين على إسرائيل تمرير ثلاثة تشريعات وتقديم التزام "علني

وتشريعي وقانوني" لضمان حقوق الدخول لجميع المواطنين الأمريكيين بحلول 30 سبتمبر، حسبما قال مسؤولون في السفارة الأمريكية في إسرائيل في إحاطة للصحفيين في وقت سابق من هذا الشهر.

الالتزام الأخير كان نقطة شائكة بالنسبة للولايات المتحدة، التي لطالما انتقدت معاملة الأمريكيين من أصول عربية وفلسطينية في مطار بن غوريون، حيث غالبا ما يعانون من فترات انتظارا طويلة وترحيل عرضي، لا سيما عندما يعلنون عن نيتهم زيارة قطاع غزة أو الضفة الغربية.

ولقد حذر المسؤولون الكبار في السفارة الامريكية من جدول زمني قصير أمام إسرائيل للوفاء بجميع المتطلبات الضرورية المتعلقة بمشاركة البيانات وأنظمة المعلومات عبر مختلف الهيئات الحكومية، والتي يجب تطويرها وتنفيذها واختبارها قبل الموعد النهائي. ولكن إذا تم استيفاء جميع المتطلبات، فسيتمكن الإسرائيليون من البدء في السفر إلى الولايات المتحدة بدون تأشيرة للسياحة أو لرحلات عمل أقصر من 90 يوما بدءا من 1 أكتوبر 2023. وجاء في بيان السفارة يوم الإثنين "يعتبر الدخول في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول عملية معقدة وشاقة. أن تكون [الدولة] تحت نسبة رفض طلبات الحصول على تأشيرة لغير المهاجرين البالغة 3٪ هي مجرد خطوة واحدة من بين العديد من الخطوات التي يجب أن تتخذها إسرائيل للانضمام إلى البرنامج. ينبغي على حكومة إسرائيل الوفاء بجميع المتطلبات لدخول البرنامج، ويتعين القيام بالكثير من العمل في فترة زمنية قصيرة جدا."

في بيان بالفيديو، حذر السفير الأمريكي توم نايدس من أنه بينما يُعتبر الانخفاض إلى أقل من 3٪ تطورا مهما، إلا أنه "لم نصل إلى الهدف بعد." وحذر من أن "الانخفاض إلى أقل من نسبة رفض طلبات تأشيرات الدخول البالغة 3٪ هو مجرد خطوة أولى لإكمال نفس العملية كما فعلت 40 دولة أخرى حول العالم." وتابع نايدس "لدى إسرائيل الآن الكثير من العمل للقيام به في فترة زمنية قصيرة. ينبغي على الكنيست التحرك ... يتعين على الحكومة الإسرائيلية بأكملها التحرك بسرعة فيما يتعلق بالعديد من المتطلبات التقنية." وشدد على أن "الباب سيغلق" إذا لم تكمل إسرائيل جميع المتطلبات بحلول سبتمبر.

إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية استبقت الأمور في بيان صدر عنها قالت في عنوانه "إلغاء تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة."! وفي نص البيان، أقرت الوزارة بأن نسبة رفض طلبات الحصول على تأشيرة دخول هي مجرد "خطوة مهمة للغاية"، ولا يزال يتعين على إسرائيل" استكمال التشريعات الملائمة وإنشاء أنظمة الكمبيوتر ذات الصلة للسماح لإسرائيل بدخول البرنامج."

وقال وزير الخارجية إيلي كوهين إنه يعتقد أنه سيكون بإمكان الإسرائيليين زيارة الولايات المتحدة بدون تأشيرة دخول بحلول نهاية هذا العام، وشكر الرئيس الأمريكي جو بايدن على دعمه لعملية الإعفاء من تأشيرة الدخول.

نظرا لأن دولتهم ليست واحدة من الأربعين دولة المدرجة حاليا في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول، فإن الإسرائيليين مطالبون حاليا بتقديم طلب للحصول على تأشيرة دخول قبل السفر إلى الولايات المتحدة – وهي عملية تستغرق غالبا شهورا، حيث تتطلب تحديد موعد في سفارة الولايات المتحدة للخضوع لمقابلة للتحقق من معلومات أساسية يسعى خلالها الموظفون القنصليون إلى التأكد من أن المسافرين لا يسعون إلى البقاء في الولايات المتحدة إلى أجل غير مسمى. ينبغي على المرشحين الذين يجتازون المقابلة بعد ذلك تقديم جوازات سفرهم الإسرائيلية إلى السفارة، وعادة ما يستغرق الأمر عدة أسابيع على الأقل قبل إعادت جواز السفر مرفقا بتأشيرة الدخول في داخله. ولقد امتد الجدول الزمني لعملية الحصول على التأشيرة بسبب جائحة كورونا، حيث أفاد بعض الإسرائيليين أن المواعيد الوحيدة المتاحة في السفارة كانت بعد عام.

لسنوات، سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إقناع الإدارات الأمريكية بإضافة بلدهم إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول، لكن جهودهم تعثرت بسبب معدلات الرفض المرتفعة نسبيا. في العام الماضي، أطلقت السفارة ووزارة الخارجية الإسرائيلية حملة تهدف إلى القضاء على الأخطاء الشائعة التي ارتُكبت في الطلبات التي أدت إلى جزء كبير من الرفض، مثل استخدام صورة غير صحيحة أو عدم الحصول على الموافقة على سفر الطفل.

ولقد أعرب مسؤولو السفارة عن أملهم في أن يكون الجمع بين حملة العلاقات العامة وحقيقة أن السنة المالية السابقة شهدت انخفاضا كبيرا في عدد المتقدمين للحصول على تأشيرة بسبب الوباء، كافيا لخفض معدل الرفض إلى أقل من 3٪ للمرة الأولى. وقال أحد المسؤولين الكبار "في بيئة ما بعد كوفيد في الوقت الذي تزداد فيها أرقام السفر، نقدّر أنه سيكون من الصعب جدا على إسرائيل النزول إلى ما تحت نسبة رفض طلبات تأشيرات الدخول البالغة 3٪ مرة أخرى هذا العام". في السنة المالية 2021 بلغ معدل الرفض 4.5٪.

خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء آنذاك نفتالي بينيت إلى واشنطن في أغسطس 2021، وجه بايدن طاقمه علنا لمساعدة إسرائيل في دخول برنامج الإعفاء من تأشيرات الدخول، وضغطت الإدارة الأمريكية لإقرار التشريعات الإسرائيلية ذي الصلة العام الماضي. ومع ذلك، وقعت مشاريع القوانين فريسة للسياسات الحزبية، حيث رفضت المعارضة – بقيادة رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو – مساعدة الائتلاف في تمرير القوانين. وعند عودته إلى السلطة، التزم نتنياهو بالتقدم في عملية التشريع ذات الصلة بسرعة. يتضمن التشريع مشروعي قانون جديدين وتعديلا على قانون أساس حالي، والذي سيمنح الولايات المتحدة وصولا محدودا إلى المعلومات المتعلقة بالمسافرين القادمين إليها ويكرس ما يسمى بشرط "المعاملة بالمثل"، كما فعلت جميع الدول الأعضاء في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول.

وقال مصدر مقرب من عضو الكنيست عن حزب "الليكود" يوآف كيش لـ"تايمز أوف إسرائيل" العام الماضي إن حزب نتنياهو اعترض على مشروع القانون الذي قدمته الحكومة السابقة لأنه كان سيقلل الضغط على الأمريكيين الفلسطينيين الذين يرغبون في العبور عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. لطالما تذرعت السلطات الإسرائيلية بالمخاوف الأمنية للفصل في مسألة تصاريح الدخول بشكل شامل. لكن يبدو أن الولايات المتحدة ترفض أي مساومات في هذا الشأن.

وقالت السفارة "نسعى إلى معاملة متساوية وحرية السفر لجميع المواطنين الأمريكيين بغض النظر عن الأصل القومي أو الديني أو العرقي، بما في ذلك الأمريكيون الفلسطينيون المعنيون بدخول إسرائيل أو المرور عبرها. هذا يعني أن أي شخص يحمل الجنسية الأمريكية ويحمل جواز سفر أمريكي سيكون قادرا على السفر إلى إسرائيل في زيارات قصيرة المدى لمدة تقل عن 90 يوما، بما في ذلك السفر من وإلى الضفة الغربية عبر مطار بن غوريون." ولقد حذر مشرعون ديمقراطيون العام الماضي من أن الإرشادات الجديدة لدخول الضفة الغربية ستعرض دخول إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول للخطر. عدلت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك بعض المبادئ التوجيهية، بما في ذلك بند سعى إلى تقييد السفر لأغراض الدراسة في الخارج، مع الإبقاء على قيود أخرى.

من المرجح أن تظل مخاوف الحزب الديمقراطي بشأن دخول إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول بسبب معاملة الفلسطينيين قائمة. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان ذلك سيؤثر على خطة الإدارة الأمريكية للمضي قدما في هذا الجهد. وإذا تم قبول إسرائيل في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول، فسيُطلب من الإسرائيليين ملء نموذج النظام الإلكتروني لتصريح السفر (ESPA) عبر الإنترنت، مع تقديم تفاصيل موجزة حول سفرهم المخطط له. تكلفة النموذج 21 دولارا وهو صالح لمدة عامين. لن يكون برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول مفتوحا إلا لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية، وليس لحاملي الهوية الفلسطينية.

سيتم تكليف مسؤولين من وزارة الأمن القومي الأمريكية بمراقبة قدرة إسرائيل على الاستمرار في تلبية متطلبات برنامج الإعفاء من التأشيرة، بما في ذلك من خلال رحلات منتظمة إلى المنطقة. وقال مسؤول كبير في السفارة الأمريكية: "سنقبل التزام الحكومة الإسرائيلية بشرط المعاملة بالمثل دون تشكيك." وحذر المسؤول الحكومة الإسرائيلية من الانتظار حتى قبل الموعد النهائي لتمرير التشريع اللازم – كما هو معتاد في الكنيست في بعض الأحيان – موضحا أن الخطوات اللاحقة يجب أن يتخذها المسؤولون الأمريكيون في واشنطن والتي تتطلب وقتا طويلا لإكمالها قبل ضمان دخول برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول.

* * *

الهجمات الإسرائيلية ضد إيران جرت بالتنسيق مع أميركا

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

قصفت إسرائيل ثلاثة أهداف إيرانية خلال أقل من 48 ساعة، من مساء السبت الماضي وحتى ظهر أمس الإثنين، بدءا بمهاجمة مصنع أسلحة، قرب مدينة أصفهان في وسط إيران، وبعد ذلك هاجمت قافلتي شاحنات عند الحدود العراقية – السورية بادعاء أنها تنقل أسلحة إيرانية إلى سورية وحزب الله في لبنان. وصعدت إسرائيل بذلك هجماتها ضد إيران، وهي ليست محصورة بأهداف مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ولا بالأراضي السورية. وأشارت صحيفة "هآرتس" في تقرير نشرته اليوم، الثلاثاء، إلى أن هذه الهجمات وتغيير السياسة الإسرائيلية حيالها بدأت خلال ولاية حكومة بينيت – لبيد السابقة، التي قررت الاستمرار في اغتيال مسؤولين في البرنامج النووي ومنع نقل أسلحة إيرانية إلى سورية وحزب الله ومنظمات موالية لإيران.

وفي إطار هذه السياسة نفذت إسرائيل ثلاث هجمات بطائرات مسيرة انتحارية ضد أهداف داخل إيران، في حزيران/يونيو العام 2021، انفجرت طائرات مسيرة إسرائيلية من طراز "كواد-كوبتر" الانتحارية على أحد منشآت صنع أجهزة طرد مركزية في كراج، قرب طهران. وقبل سنة تقريبا، انفجرت ست مسيرات من هذا الطراز في مدينة كرمنشاه، التي تتواجد فيها منشأة التخزين الأساسية للمسيرات العسكرية الإيرانية. وفي أيار/مايو الماضي، استهدفت المسيرات الإسرائيلية منشأة حساسة إيرانية، قالت إسرائيل إن إيران تطور فيها تكنولوجيات لصالح صواريخ ونووي ومسيرات. واعتبرت الصحيفة أن الهجمات في اليومين الماضيين تشكل رسالة إسرائيلية بأنها "لا تخشى توسيع وتصعيد قوة الاحتكاك العسكري مع إيران." ولفتت الصحيفة إلى أن الهجومين الإسرائيليين الأوليين وقعا أثناء وجود رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية(CIA) ، وليام بيرنز، في إسرائيل، فيما الهجوم الثالث جرى قبيل وصول وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل.

ورجحت الصحيفة أن هذه الهجمات الثلاث جرت بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وجاءت في أعقاب انتهاء مناورة عسكرية جوية كبيرة مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأن في ذلك رسالة موجهة إيران بشأن هذا التنسيق. إلا أن هذا التنسيق الإسرائيلي – الأميركي لا يعني أن هجوما ضد المنشآت النووية في إيران بات قريبا، بحسب الصحيفة، وذلك لأنه "لا يوجد أي اتفاق كهذا، كما أن إسرائيل ما زالت غير جاهزة عسكريا لهجوم كهذا." وأضافت الصحيفة أن "الموافقة الأميركية على المناورة المشتركة، ورفض التحفظ من الهجمات الإسرائيلية، يعكسان سياسة إدارة بايدن الحالية، بضم إسرائيل إلى صدرها على أمل ألا تستدرج أميركا إلى مغامرة لا ضرورة لها، والتسامح تجاه خطوات بمبادرة إسرائيل إثر أداء إيران المتعلق بعدم عودتها إلى المفاوضات النووية مع الدول العظمى، والقمع الوحشي للاحتجاجات فيها، والمساعدات الإيرانية لروسيا وتزيدها بطائرات مسيرة في حرب أوكرانيا."

وتتوقع إسرائيل عمليات انتقامية إيرانية ضدها. وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن "الجيش الإسرائيلي في حالة جهوزية دفاعية مرتفعة في الأيام الأخيرة، على خلفية إنذارات بالانتقام. وهذه الحرب ستستمر، في جبهات ووسائل مختلفة، لكن ليس بقوة كبيرة جدا في هذه الأثناء."

* * *

تقرير لجيش العدو يكشف نقاط ضعف المستوطنات بالضفة الغربية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

كشف تقرير أجراه "جيش العدو الإسرائيلي" نقاط الضعف في أمن المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية. وتكشف نتائج التقرير الذي نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، صباح الثلاثاء، نقاط ضعف عمل حراس الأمن في المستوطنات والمناطق الصناعية بالضفة الغربية، جاء هذا التقرير في أعقاب عملية نضالية وقعت في منطقة "أريئيل" الصناعية نوفمبر الماضي، وعملية أخرى وقعت عند مدخل مستوطنة "بيت ايل" في أبريل من العام الماضي.

ويكشف التقرير أنه بعد عدة أشهر من العمليات النضالية ترسخ لدى جيش العدو أن المناطق الصناعية هي بؤرة عالية للاحتكاك، والوضع الحالي على الأرض غير مرضٍ، سواء من حيث مكونات الدفاع والأمن، أو من حيث عمليات التفتيش على العمال. كما يكشف التقرير أن مستوى كفاءة حراس الأمن المتمركزين في المستوطنات والمناطق الصناعية في حدودهم الدنيا، من ناحية التدريب على إطلاق النار والتدريب في مجال الأمن، والسبب أن شروط القبول لوظائف الحراسة والأمن لا تتطلب مهارات كبيرة لهذه الوظائف.

ونتيجة التحقيق تم تسريح عدد غير قليل من حراس المستوطنات ممن لا تنطبق عليهم الشروط الجديدة، والتي تتمثل في مستوى متقدم في مهارات إطلاق النار "مستوى 05" ومستوى على الأقل "ب" في مهارات الحراسة والأمن. وجاء التحقيق في ظل زيادة عدد وزراء حكومة نتنياهو الذين يقطنون في مستوطنات الضفة الغربية، والتكلفة العالية جداً التي تُجبر حكومة العدو على دفعها لتوفير حراسة لهم من قبل شركات خاصة، والتي تواجه صعوبة شديدة في تجنيد حراس بمستويات متقدمة لهذه المهمة، إضافة إلى التكلفة العالية في ظل عزوف المسرحين من الجيش وذي المهارات العالية من الجنود والضباط المسرحين من أجهزة أمن العدو – وفقا للتقرير- للالتحاق في العمل في وظيفة أمن المستوطنات والمناطق الصناعية في الضفة الغربية، بسبب المخاطر العالية والرواتب المتدنية.

* * *

ارتفاع كبير في الأوضاع الخطيرة والضائقة لدى القاصرين

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أظهر تقرير سنوي صادر عن "المجلس لسلامة الطفل" وسيقدم للرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، اليوم الثلاثاء، ارتفاعا في الأوضاع الخطيرة والضائقة لدى الأطفال والفتية.

ووفقا للمعطيات الواردة في التقرير المستمدة من صندوق المرضى "مكابي"، فإنه خلال السنوات 2019 – 2021 طرأ ارتفاع بنسبة 19في المئة على زيارات أطفال لأقسام الصحة النفسية في غرف الطوارئ. وطرأ في العام 2021 ارتفاع بنسبة 39في المئة في عدد الفتية، في سن 12 – 17 عاما، الذين جرى تشخيص كآبة لديهم؛ وارتفاع بنسبة 33في المئة لدى الفتية الذين يعانون من فزع؛ وارتفاع بنسبة 20في المئة لدى الفتية الذين تم تشخيص معاناتهم من ضغط والاضطرابات العاطفية؛ وارتفاع كبير بنسبة 56في المئة لدى الفتية الذين تم تشخيص اضطرابات الأكل لديهم، مقارنة بمعطيات العام 2019.

وسُجل ارتفاع في ميول أطفال وفتية للانتحار. وبين السنوات 2019 – 2021، ارتفعت محاولات انتحار أطفال وفتية وصلوا إلى غرف الطوارئ في المستشفيات بنسبة 13في المئة، من 925 إلى 1042 محاولة انتحاب. وفي العام 2021، كان 40في المئة من القاصرين الذين حاولوا الانتحار دون سن 14 عاما. وارتفعت نسبة القاصرين الذين خضعوا لعلاج لدى أخصائيين نفسيين تربويين بعد تشخيص ميول للانتحار لديهم بنسبة 43في المئة في العام 2021، قياسا بالعام الذي سبقه. وقالت المديرة العامة للمجلس لسلامة الطفل، المحامية فيرد ويندمان، إن التأثير الأكبر نجم عن جائحة كورونا وإغلاق جهاز التعليم، "ومن لم تكن لديه حاضنة اجتماعية قوية شعر بالضياع."

ولم يكن خلال عام جائحة كورونا أي إطار للكثير من القاصرين. وأشار التقرير إلى أن حوالي 29,800 فتى في سن 15 – 17 عاما لم يتعلموا ولم يعملوا في العام 2021، مسجلين بذلك ارتفاعا بنسبة 21في المئة قياسا بالعام 2019. وتبين أن نسبة الفتية العرب الذين لا يتعلمون ولا يعملون مرتفعة جدا وتصل إلى 12.8 من أبناء سنهم، بينما هذه النسبة 4.3في المئة بين الفتية اليهود.

وقالت ويندمان إن للعالم الافتراضي تأثير كبير على تعميق أزمة القاصرين، خاصة أنه "يعرض في أحيان متقاربة واقعا مزيفا من الجمال والسعادة الدائمة، وهذا يؤثر بالأساس على البنات اللواتي تبدو حياتهن بالنسبة لهن أنها تعيسة وفي عزلة مقابلة الصورة الظاهرة في الإنترنت بشأن 'حياة الآخرين'. وتتعمق الأزمة بسبب حقيقة أن العلاقات الاجتماعية تجري من خلال الشبكة وبشكل أقل في العالم الواقعي."

وأشار التقرير إلى أنه في السنوات 2018 – 2021، طرأ ارتفاع كبير، بنسبة 48في المئة، في عدد الملفات المتعلقة بمخالفات جنسية ضد قاصرين، و"مرتبطة بالإنترنت"، وارتفاع عدد الملفات على خلفية نشر البذاءات بـ138في المئة، وارتفاع عدد ملفات التحرش الجنسي بـ51في المئة.

وقالت ويندمان في هذا السياق أن "هذه المعطيات تدل على أننا كدولة لا نبذل ما فيه الكفاية من أجل ضمان حق القاصرين الأساسي بالعيش بكرامة وأمن ليس في العالم الواقعي فقط وإنما في العالم الافتراضي أيضا."

وارتفع عدد الملفات في مخالفات جنسية ضد قاصرين في السنوات 2019 – 2021 بحوالي 10في المئة، من 2368 ملفا في العام 2019 إلى 2604 ملفات في العام 2021. وارتفع عدد الملفات ضد بالغين ارتكبوا جرائم جنسية بحق قاصرين في مؤسسات تعليمية بـ37في المئة، من 59 ملفا في العام 2019 إلى 81 ملفا في العام 2021.

وخلال هذه السنوات، سجل انكشاف القاصرين على عنف بين ذويهم، الذين يخضعون لعناية مراكز منع العنف داخل العائلة، ارتفاعا بالغا بنسبة 79في المئة. كذلك ارتفع عدد التوجهات إلى البدالة 118، بشأن الاشتباه بعنف ضد الأطفال والفتية، بـ55في المئة ومن 1075 توجها في العام 2019 إلى 1670 توجها في العام 2021. ووفقا للتقرير، فإن 432,111 قاصرا ويشكلون 14في المئة من مجمل القاصرين في إسرائيل، كانوا في العام 2021 معروفين لخدمات الرفاه الاجتماعي كمن تعرضوا لعوامل الخطر والضائقة. وفي العام نفسه، كان 853 ألف قاصر، ويشكلون 28في المئة من القاصرين في إسرائيل، يعيشون في فقر. وكانت هذه النسبة 27.2في المئة في العام 2020.

وحذرت ويندما من أنه "ربما يكون وباء كورونا قد تراجع، لكن تبعاته على الأطفال والفتية في إسرائيل لا تزال موجودة وبكامل القوة. ومستقبل القاصرين في إسرائيل ينعكس جيدا من خلال المعطيات، وهو سيء. وهناك الكثير جدا مما يمكن عمله، والأمر الضروري الآن هو اتخاذ قرار بالعمل وعدم قبول هذا الوضع."

* * *